الحدث الفلسطيني
صحيفة اقتصادية اجتماعية ثقافية

تشرين ثاني 2021 م
العدد القادم كانون أول 2021 م
Nov. 2021
Next Issue Dec. 2021
العدد 147 | السنة الثامنة

قبل الخبر وبعده ...

ملاحظات القطاع الخاص على مسودة قانون ضريبة القيمة المضافة

جمعية رجال الأعمال: القانون يعطي وزير المالية صلاحيات عامة ويفرض أعباءً جديدة ويحتاج إلى المراجعة

جمعية البنوك: القانون يمس السرية المصرفية للعملاء

اتحاد المقاولين: قرار تجميعي يرتكز على الجباية

04

القدس العلامة الفارقة في الميدان وعلى مواقع التواصل الاجتماعي

إسرائيل وميتا جبهتا قتال

10

رأي الحدث

التطبيع المغربي- الخيانة: خطوتان إلى الأمام

رولا سرحان

غادرنا عام 2020 بذيول العار والخزي المغربي بتطبيع حكومة المغرب علاقاتها مع الكيان الصهيوني وإخراج هذه العلاقات من السر إلى العلن. إذ إن المغرب الرسمي الملكي يقيم علاقات بشكل أو بآخر مع الكيان الصهيوني منذ ستينات القرن الماضي، وتعلم كل الأنظمة العربية والشعوب العربية بهذه العلاقات ويجد لها تبريرات. وقد أثبتت الأيام والسنوات تهافت هذه التبريرات وعقمها، ولعل الادعاء بتأثير المملكة المغربية والملك المغربي على الجالية اليهودية في الكيان الإسرائيلي الوازنة عدديا، وبالتالي التأثير المغربي في السياسة الداخلية الإسرائيلية وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية قد أثبت فشله. بل أثر سلبا على الحياة السياسية لغير صالح فلسطين والقدس. ذلك أن اليهود الذين هاجروا من المغرب إلى فلسطين هم اليوم من أكثر اليهود الإسرائيليين عداء للشعب الفلسطيني ولحقوقه.

هذا فضلاً، عن أن اليهود المغاربة قد أسلموا أمرهم في العقود الأخيرة لليمين المتطرف في الكيان الإسرائيلي وتحالفوا في العقد الأخير مع الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو الذي أنكر وجود الشعب الفلسطيني وتسلح بأوهام توراتية جعل منها مرتكزا لسياسته الداخلية والخارجية وجد فيها حاخامات الجالية اليهودية المغربية مادة لترويج ادعاءاتهم بأرض الميعاد وتبرير هجرتهم إلى فلسطين والمشاركة في حكومات إسرائيل واستعمار فلسطين.

وتحت شعار الجالية اليهودية المغربية في إسرائيل وتأثيرها في السياسة الإسرائيلية وارتباطها المزعوم تاريخيا وعاطفياً بالمملكة المغربية وملك المغرب، أسندت رئاسة لجنة القدس إلى الملك المغربي الحسن الثاني للحفاظ على عروبة القدس وإسلاميتها. وتحت هذه الدعابة هودت القدس وأحيطت بسوار من المستوطنات وضمت إلى إسرائيل كعاصمة موحدة لها، ويتم تهجير أهلها الفلسطينيين وهدم بيوتهم والاستيلاء على أرضهم وعقاراتهم وحفرت الأنفاق تحت المسجد الأقصى.

وإذا كان عام 2020 قد غادرنا بتطبيع الحكومة المغربية لعلاقاتها مع إسرائيل وإخراجها من السر إلى العلن فإن عام 2021 يغادرنا برفع مستوى التطبيع المغربي مع الكيان الإسرائيلي إلى مستوى التحالف المغربي-الإسرائيلي إثر زيارة "وزير الأمن الإسرائيلي" بيني غانتس للمغرب وتوقيعه عدة اتفاقيات أمنية وعسكرية مع النظام المغربي. ولم يترك المسؤولون الإسرائيليون صفة تمجيد إلا وأطلقوها على هذه الاتفاقيات فوصفوها بالتحالف الاستراتيجي والحدث التاريخي والتطور الهام في العلاقات بين المغرب وإسرائيل.

ولنا الحق كفلسطينيين وعرب ومسلمين أن نتساءل عن هذا الحلف الاستراتيجي بين المغرب وإسرائيل فهل سيحارب الجيش المغربي إلى جانب إسرائيل في قمع الفلسطينيين وتثبيت الاحتلال الإسرائيلي في الضفة وغزة والقدس والجولان وجنوب لبنان وفي غارات الطيران الإسرائيلي على سوريا والعراق وإيران واليمن أم أن الجيش الإسرائيلي والشاباك والموساد ستقف إلى جانب الحكومة المغربية في صراع الصحراء الغربية والخلاف الجزائري المغربي؟

لقد أقدم المغرب الرسمي على تطبيع علاقاته مع إسرائيل وقبض ثمن ذلك اعترافاً أمريكياً بمغربية الصحراء، فأيقظ هذا الاعتراف خلافاً حول الصحراء كان يمكن تسويته بشكل أو بآخر، وأيقظ عداوات وخلافات دفينة بين المغرب والجزائر وصلت إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين بلدين عربيين شقيقين وجارين لا يمكن لأي خلافات بين نظامي الحكم فيهما أن تفصم عرى الأخوة بين شعبي البلدين.

وكان من أثر ذلك التطبيع- الخيانة أن شعر المغرب الرسمي بعزلته الشعبية، وعوض أن يخطو خطوة إلى الخلف في مسار التطبيع إذ به يخطو خطوتين إلى الأمام في الارتقاء بمسار التطبيع إلى التحالف الاستراتيجي. وفي رأي كل المراقبين أن هذا التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والمغرب الرسمي موجه في الأساس نحو الجزائر ليس لأن الجزائر تقدم الدعم لجبهة البوليساريو في نزاعها مع المغرب حول الصحراء المغربية، وإنما لأن الجزائر ما زالت على مواقفها المبدئية من الصراع العربي- الإسرائيلي وبالتحديد من حقوق الشعب الفلسطيني.

هذا أولاً، أما ثانيا، فلأن تأثير الجزائر على الساحة الدولية وخاصة في القارة الإفريقية هو تأثير هام وفاعل وتبين ذلك في معارضة الجزائر لقرار انضمام إسرائيل لمنظمة الوحدة الأفريقية بصفة عضو مراقب وإفشال محاولة حصولها على هذه العضوية.

ولعل قرار عقد القمة العربية في آذار القادم في الجزائر وتوقع حضور سوريا لهذه القمة وما يتوج عودتها إلى الجامعة العربية، وما يسجل للجزائر من فضل في ذلك، قد دفع المغرب الرسمي للتحالف الاستراتيجي مع الكيان الإسرائيلي، وربما لتعطيل عقد القمة العربية التي يعول عليها في رأب الصدع العربي والتشققات التي أصابت البنيان العربي.

لقد لحقت المغرب بركب التطبيع الرسمي العربي العلني في عام 2020 بعد الإمارات والبحرين، وهي اليوم تقود ركب التحالف الاستراتيجي الذي حاولت الإمارات أن تكون السباقة إليه، غير أنها أدركت المتغيرات في منطقة الخليج وعلى الساحة الدولية فانتشر أبناء الشيخ زايد بين دول المنطقة من سوريا إلى تركيا وإيران في خطوة إلى الوراء بعيدا عن التحالف الاستراتيجي مع الكيان الإسرائيلي الذي لن يجلب السلام والأمن للمتحالفين من العرب.

لا شك أن التطبيع مع الكيان الإسرائيلي قد فقد بريقه الذي أضفاه عليه دونالد ترمب واستعراضاته واستعراضات بنيامين نتنياهو، وليس هو الطريق الأمثل لجلب الأمن والسلام للمنطقة، فالقفز من فوق الحقوق الفلسطينية الثابتة في وطنه أمر ترفضه الشعوب العربية، وتعبر عن هذا الرفض رغم قمع الأنظمة للتظاهر والتضامن مع الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة.

وقد آن الأوان أن يستيقظ حكام العرب من غفوتهم وينزعوا لحاف أمريكا الذي يتدثرون به وينظروا أين تكمن مصالح شعوبهم ومصالحهم. أما إسرائيل التي اختاروها حليفاً استراتيجيا ليست إلا عبئا على الولايات المتحدة والدول الغربية منذ قيامها، وهي اليوم عبء على أنظمة التطبيع العربية يجب الخلاص منه وليس التحالف معه.

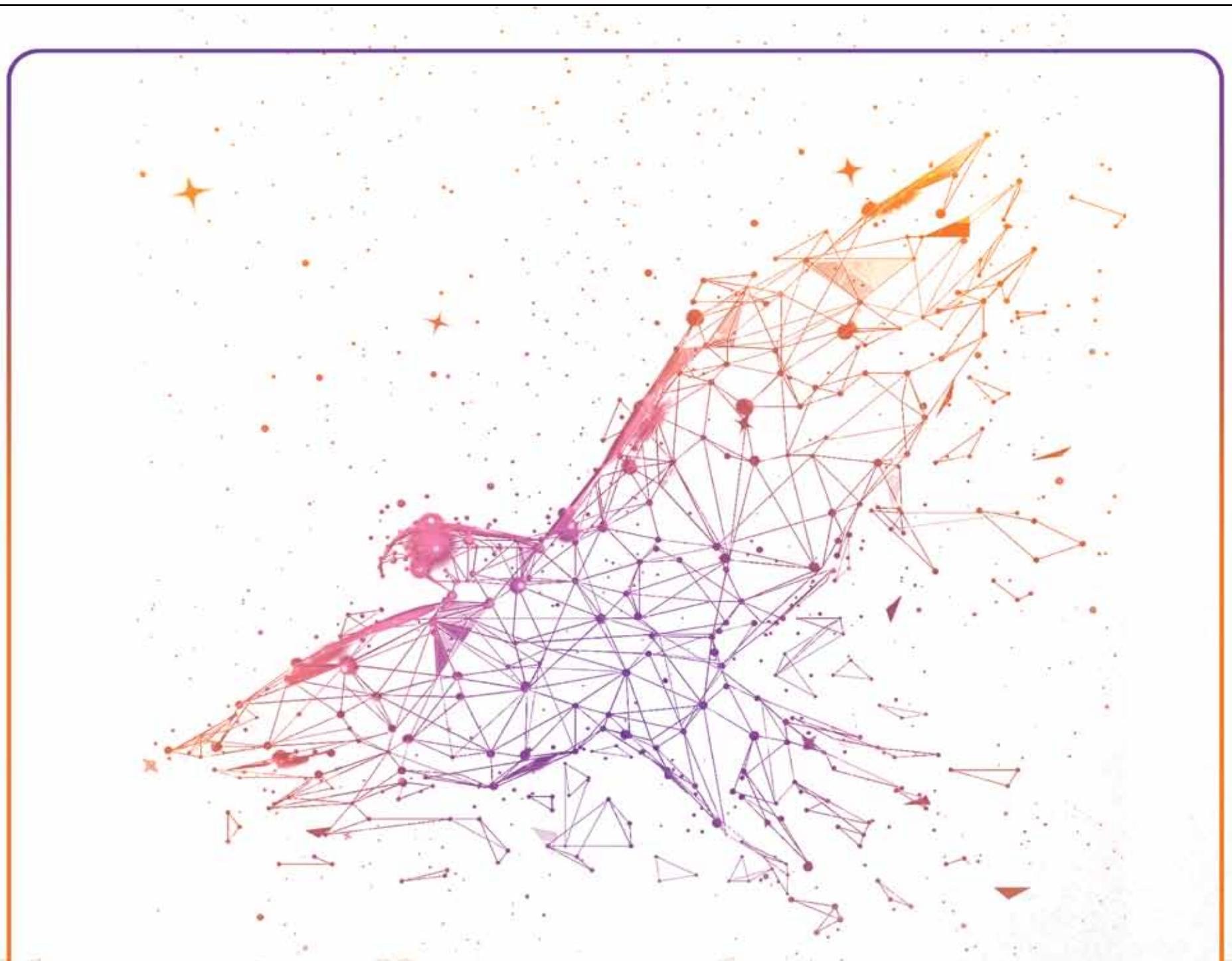

حلق، إلى حيث لا يستطيع الآخرون

مع الحلول المصرفية الخلاقة وحزم تطوير الاعمال لدى بنك الاستثمار الفلسطيني الموجهة الى

مصالح الاعمال والتجارة | المشاريع الصغيرة والمتوسطة | المصالح الصناعية

المصالح والمشاريع الجديدة | مصالح التجارة العالمية

مع بنك الاستثمار الفلسطيني ... طور اعمالك وحقق نجاحك

بنك الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT BANK
تنمية وأمان

1800 888 888
www.pibbank.com
info@pibc.ps

ملف العدد

ملاحظات القطاع الخاص على مسودة قانون ضريبة القيمة المضافة

جمعية رجال الأعمال: القانون يعطي وزير المالية صلاحيات عامة و يفرض أعباءً جديدة ويحتاج إلى المراجعة

جمعية البنوك: القانون يمس السرية المصرفية للعملاء

اتحاد المقاولين: قرار تجميعي يرتكز على الجباية

نقابة المحامين: مسودة القانون مخالفة لقانون ضريبة الدخل ويتحمل أعباءها المواطنين

نقابة الخدمات السياحية: نرفض مشروع القانون لضرره البالغ على السياحة

خبراء: أخطاء جوهرية وجسيمة في صياغة مشروع القانون

منذ أسابيع قليلة، عُرضت على القطاعات الاقتصادية في فلسطين، مسودة مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة، بعد مرورها بالقراءتين الأولى والثانية لدى مجلس الوزراء الفلسطيني، والتي تتضمن بنودا غير واضحة وفضفاضة، ووصف البعض القانون بأنه غير متوازن ولا يحافظ على حقوق المكلفين والمستهلكين والمواطنين ورجال الأعمال، كما أنه جاء لفرض ضريبة مضافة على نشاطات كثيرة تمس المواطن العادي والتاجر ورجل الأعمال، في ظل سوء الأوضاع الاقتصادية التي يعاني منها الفلسطينيون، واعتبر البعض أن هذا القانون مدمر للاستثمار.

الحدث - سجود عاصي

أمين سرّ جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين- القدس، معاوية القواسمي، قال إنهم كانوا متفائلين من طرح القانون في البداية قبل الصياغة التي عرضت عليهم مؤخرا، خاصة وأنه أول قانون فلسطيني يصدر بشأن ضريبة قيمة مضافة، عوضا عن القانون رقم 16 لسنة 1963 الذي يقضي بفرض الرسوم على المنتجات المحلية وقانون الجمارك وقانون توحيد الضرائب رقم 25 لسنة 1966، بالإضافة إلى الأوامر العسكرية الصادرة بالخصوص.

وأضاف القواسمي في لقاء خاص مع "صحيفة الحدث": كنا ننظر إلى القانون قبل طرحه، على أنه سيأتي لتنظيم وتوحيد الإجراءات بالخصوص، ولكن "للأسف بعد اطلاعنا على القانون الذي مرّ بالقراءتين الأولى والثانية لدى مجلس الوزراء؛ تفاجأنا بأنه يتنافى مع التصريحات التي تطلقها الحكومة، على أنها تحاول خلق نوع من التنمية والتنمية المستدامة، واستراتيجية تنمية العناقيد الاستثمارية.

وبحسب القواسمي، فإن مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة "جبائي فقط، ويفرض أنواعا جديدة من الضرائب، ويلغي بعض الامتيازات التي كانت موجودة بالخصوص". مضيفا: "القانون المطروح لم يعد عبارة عن عملية تنظيمية وإجرائية، بل تجاوز ذلك إلى فرض ضرائب جديدة كقانون جديد، وهناك امتعاض من قبل القطاع الخاص على نص القانون، سواء في القطاعات الصناعية أو التجارية والسياحية والزراعية، لأنه في ظل الوضع الحالي والاقتصادي السيئ والظروف السياسية التي نعيشها، سيزيد العبء على المواطنين، لأنه يفرض ضرائب غير مباشرة (الضرائب التي لا تفرض على الدخل) على المستهلك النهائي، وهذا ما سيتأثر به المواطن العادي والفقراء ومحدودي الدخل".

ووفقا لـ أمين سرّ جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين، فإن "موقفنا واضح؛ نحن مع تنظيم الضرائب ولكننا نرفض كل الضرائب الجديدة التي تم طرحها في القانون، وهذا ما ناقشناه مع وزارة المالية التي أبدت استعدادها لدراسة ملاحظاتنا، ولغاية الان لم يرد عليها".

صلاحيات واسعة وفضفاضة للوزير

وحول الملاحظات على القانون، أوضح القواسمي، أن ملاحظاتهم تركزت على أنه تمت إعادة تعريف البضائع والصفقات والخدمات بكلمة ممتلكات والتي ضمت الأصول الثابتة، التي تعني فرض ضريبة قيمة مضافة على أي عملية بيع أو شراء بشكل فردي، وإضافة تعريف جديد اسمه (المشتغل)، وفي الأصل كان هناك تعريف المشتغل المرخص، وهو من يقوم بإجراء صفقات تجارية أو خدماتية بشكل مرخص، حيث يشمل التعريف الجديد الصفقات العشوائية مثل الصفقات العقارية أو الخدمات التي تقدم لمرة واحدة، كشراء أرض أو شقة، وهو ما يفرض قيمة 16% زيادة على قيمة التملك.

وأضاف: كانت لدينا ملاحظات على فرض ضريبة قيمة مضافة على القطاع السياحي، الذي كان معفى من الضرائب، لجلب السياح الأجانب إلى فلسطين، ومعظم المستثمرين في القطاع السياحي، حينما أنشأوا مشاريعهم السياحية، افترضوا أنها معفاة من ضريبة القيمة المضافة وتم بناء الجدوى الاقتصادية على ذلك، والقانون أخضع القطاع السياحي لضريبة القيمة المضافة، وهذا الأمر يجب أن تتم مراجعته والحفاظ على هذه الميزة للقطاع السياحي، في ظل وجود شريحة كبيرة تعتاش منه، إلى جانب البعد الديني في ظل أن معظم السياحة لأسباب دينية.

وحول الملاحظات على القانون، تابع القواسمي: قانون ضريبة القيمة المضافة الجديد يفرض ضريبة على الإعانات الدولية المباشرة للشركات ضمن المنح التي سيتم إخضاعها للضريبة، وهذا مخالف لكل القوانين والأعراف الموجودة حول العالم، والتي يمكن أن تشمل مستقبلا التحويلات البنكية، وفي الأصل النقود لا تخضع للضرائب على خلاف البضائع.

وأشار القواسمي، إلى أن القانون أعطى الصلاحيات بشكل كبير في موضوع التجارة الإلكترونية، لوزير المالية، بترتيبها. وقال إنه في

ظل الحيز الذي تحتله التجارة الإلكترونية محليا وعالميا؛ لا يجوز المرور عنها بهذا الشكل، بل يجب تنظيمها وتوضيحها، وعدم ترك الأمر فقط في يد وزير المالية لتحديدها، ونرى أنها من نقاط الضعف في القانون.

وأردف، أن القانون الجديد، أعطى وزير المالية والموظف، صلاحيات عامة، وهذا الحديث بحسب القواسمي، يتنافى مع التوجه العالمي بالخصوص، وإعطاء الصلاحيات للموظفين والوزير يخلق نوعا من المزاجية وهذا أمر غير مقبول، ويمكن أن يؤثر بشكل سلبي على تطبيق القانون.

"صيغة القانون تضيف أعباء إضافية على المواطنين"

وأكد أمين سرّ جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين، أن هناك جلسات نقاش مستمرة مع وزارة المالية بشأن القانون، لأنه سيؤثر على الاقتصاد الفلسطيني وظروف الناس، "ونحاول عمل مذكرة بهذا الشأن وإرسالها إلى مجلس الوزراء ووزير المالية".

وأبدى القواسمي، استغرابه من مرور القانون بالقراءتين الأولى والثانية كما تم إعلامنا به من مدير عام ضريبة القيمة المضافة دون اعتراض من وزير الاقتصاد ووزير الشؤون الاجتماعية ووزير السياحة، خاصة وأنه يضيف أعباء إضافية على البلد والمواطنين وسيزيد الناس فقرا، وكذلك مروره على الوحدة الاقتصادية في مجلس الوزراء حيث تطرح الحكومة نفسها على أنها حكومة تنمية، "وكأن القانون مرّ دون أن يراه أحد". مضيفا: نحن كقطاع خاص نتحرك على مستوى جمعية رجال الأعمال والمجلس التنسيقي واتحاد الغرف التجارية لكي لا يمرّ القانون بصيغته الحالية التي تؤثر بشكل مباشر على المواطن والمستهلك النهائي.

من جانبه، يرى مدير عام جمعية البنوك في فلسطين بشار ياسين، أن القطاع المصرفي من أهم مكونات الاقتصاد الفلسطيني وهو يتكامل مع مختلف القطاعات الأخرى، بحيث يتأثر سلبا وإيجابا بما يمس القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما أنه قطاع يهتم بالتنمية الاقتصادية ككل، ويساهم في نمو القطاعات الأخرى. مضيفا: عندما تتحقق التنمية والاستقرار الاقتصاديين، ينعكس ذلك على مختلف القطاعات وخاصة على المواطن العادي، الذي عندما تكون حالته الاقتصادية جيدة يتجه إلى الادخار الذي يتمثل بإيداع مبالغ لدى البنوك والتي بدورها تعيد ضخها في الاقتصاد مرة أخرى على شكل تمويل وتسهيلات لمختلف المشاريع.

جمعية البنوك: القانون تم تجميعه بما لا يتناسب مع التشريعات السارية في فلسطين

وأشار ياسين في لقاء خاص مع "صحيفة الحدث"، إلى أنه "حتى نصل إلى اقتصاد قادر على النمو والاستدامة، هناك مجموعة من الشروط، منها توفر منظومة تشريعات تنظم عمل القطاعات الاقتصادية المختلفة وتحقق العدالة، ومن هناك لنا رأينا في مسودة قانون ضريبة القيمة المضافة".

وقال، إن جمعية البنوك في فلسطين لديها عديد الملاحظات بشأن مسودة قانون ضريبة القيمة المضافة المطروح، حيث إنه عبارة عن تجميع لمزيج من اللوائح التنفيذية الموجودة بالخصوص بالإضافة إلى الأوامر العسكرية، حيث تم تجميعها بما لا يتناسب مع التشريعات والقوانين السارية في فلسطين، وكانت هناك فجوة بالخصوص، ونحن نريد قانونا يتناسب مع التشريعات السارية في فلسطين.

وأضاف: القانون لم يستند إلى مبادئ وأعراف دولية متعارف عليها في تطبيق النسب وقانون ضريبة القيمة المضافة، فمرة يتحدث عن فرض ضريبة على الاستهلاك ومرة أخرى على الأجور والأرباح ومرة على بعض القطاعات الاقتصادية ويتطرق إلى المؤسسات غير الربحية، دون وجود معايير واضحة لهذه التصنيفات والنسب، وبشكل عام لا يوجد وضوح في النصوص والمواد، وتُرك المجال واسعا في كثير من البنود للوزير، يحددها حسب ما يراه مناسبا وهذا يعد مخالفة.

وأشار ياسين، إلى أنه "يفترض بالقانون في العادة أن يعد من الجهة المختصة ويعرض على الجهات التشريعية وفي ظل غياب المجلس التشريعي، نأمل أن تكون هناك لجنة مؤقتة مشكلة من مختلف القطاعات الاقتصادية منها القطاع الخاص وبعض الأكاديميين والمختصين، تعرض عليها القوانين قبل إقرارها وتمريرها من خلال مجلس الوزراء وقبل توقيعها من الرئيس لنعوض ولو جزءا بسيطا من غياب المجلس التشريعي في الوقت الحالي".

وأوضح مدير عام جمعية البنوك ياسين، أن القانون يتجه نحو الجباية، وطبق على كل شيء ضريبة بنسبة متساوية وثابتة، ومنح صلاحيات كبيرة للوزير والمدير العام بتحديد الضريبة والقطاعات الاقتصادية التي ستشملها.

بعض المواد غير مكتملة وأخرى تحتاج إلى إعادة صياغة

وأردف: هناك نقص في تعريف بعض مواد قانون ضريبة القيمة المضافة، منها تعريف النشاط الاقتصادي، ونرى أنه من الضروري جدا تعريف النشاط الاقتصادي تفاديا لفرض ضريبة على أي نشاط أو مؤسسة بقرار من الوزير أو الموظف المختص، فعندما يكون النشاط الاقتصادي واضحا ومعرفا يسهل تطبيق الضريبة. كما ووجدنا أن القانون يخلو من الترابط القوي بين مواده، فهو بحاجة إلى إعادة تعريف وصياغة وربط المواد مع بعضها البعض، كما أن هناك عدم وضوح في الصلاحيات المناطة بالوزير وتسلسلها (من يفرض ومتى يفرض ولأي قطاعات والنسبة التي سيفرضها)، وهناك بعض المواد غير مكتملة وبحاجة إلى إعادة صياغة واستكمال.

وبشان ملاحظات جمعية البنوك، قال ياسين، إن الجمعية ترى أنه يجب أن يستند القانون إلى المعايير الدولية والاطلاع على تجارب الدول الإقليمية والمجاورة بالخصوص، والاستعانة ببعض المؤسسات كصندوق النقد الدولي نظرا لخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، حيث لا توجد عملة وطنية ونتعامل مع أربع عملات، ولا نسيطر على المعابر والحدود، فالاقتصاد الفلسطيني له خصوصية معقدة، والاستعانة والاسترشاد في إصدار هكذا قانون خاصة في الأمور الفنية مهمة لإنجاز هكذا مشروع يؤثر على كافة مناحي الحياة وخاصة الأفراد الذين ستمسهم الضرائب بشكل مباشر، فهو قانون يحتاج إلى التروي والدراسة قبل إصداره، خاصة وأن العبء الضريبي سينتقل للناس وسيؤثر على حياتهم الاجتماعية بالنسبة للفئات التي لا تملك دخلا ثابتا وقد يفاقم المشكلات الاجتماعية.

وأشار، إلى أنه "من الضروري تحديد السياسات الضريبية والنسب قبل عمل لائحة تنفيذية، والنقطة المهمة جدا في هذا الأمر، أن القانون يحتاج إلى لوائح تنفيذية تفسيرية، ويجب أن يكون هناك توافق كامل بين اللائحة التنفيذية ومواد القانون، فاللائحة يجب أن تكون مفهومة كفاية حتى للمواطن العادي وقابلة للتطبيق بحيث لا تترك مجالا للاجتهاد لأي كان".

السرية المصرفية للعملاء

أما بالنسبة لما يخص القطاع المصرفي، فإن جمعية البنوك طالبت بإعفاء اشتراكات صناديق الادخار من ضريبة القيمة المضافة، وكذلك إعفاء أرباح صناديق الادخار العائدة للموظفين والتي تعيد المؤسسة المصرفية استثمارها لصالحهم، لأن المؤسسات المصرفية والموظفون يدفعون بالأساس ضريبة دخل، وكذلك طالب القطاع المصرفي، بأن تتم معالجة أرباح المحفظة الاستثمارية ضريبيا قبل إخضاعها لضريبة القيمة المضافة.

وقال ياسين، إن البنوك تدفع سلفا ضريبية بحوالي 22%، والقانون الجديد طالب برفعها إلى 30%، "ونحن كمؤسسات مصرفية نطالب بوجود حوافز وخصومات تشجيعية في هذا الخصوص".

وأوضح، أن القانون الجديد، ينص صراحة على حق تبادل المعلومات مع الوزارات والدوائر والحكومات والمؤسسات العامة والخاصة وطلب الوثائق لغاية تطبيق أحكام هذا القانون، معتبرا أن هذا البند يمسّ السرية المصرفية وهو بند حساس للغاية، حيث إن أهم ما يميز القطاع المصرفي هو الحفاظ على السرية المصرفية للعملاء، مطالبا بإعفاء القطاع المصرفي منها.

بشار ياسين

أمجد الشلة

معاوية القواسمي

أحمد القاضي

لقاءات متواصلة مع وزارة المالية قبل إقرار القانون

واعتبر ياسين، أن خطوة وزارة المالية بشأن طرح قانون ضريبة القيمة المضافة؛ "خطوة بالاتجاه الصحيح من حيث المبدأ، كوننا لا نملك قانونا فلسطينيا بالخصوص، باستثناء تعليمات صادرة من وزارة المالية بالإضافة إلى بعض الأوامر العسكرية التي فرضت وبقيت لغاية الآن سارية والتي فرضت ضريبة موحدة على كل السلع بغض النظر عن طبيعتها، وكجمعية بنوك، نحرص على أن يكون القانون متكاملا ومتوازنا يستند إلى قواعد مالية وقانونية متناسقة وواضحة ليخدم جميع القطاعات الاقتصادية على حدّ سواء" أردف مدير عام جمعية البنوك في فلسطين.

وقال، مسودة القانون المطروح، تؤثر على جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية في فلسطين، ونأمل أن يكون للقانون دور إيجابي على الدورة الاقتصادية بشكل عام وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وأكد، أن مجموعة من اللقاءات جرت مع وزارة المالية بشأن قانون ضريبة القيمة المضافة بعد مروره بالقراءتين الأولى والثانية لدى مجلس الوزراء الفلسطيني، مشيرا، إلى أن هناك لقاءات قادمة سيتم عقدها بالخصوص لطرح رؤيتنا وملاحظاتنا واقتراحاتنا، التي نأمل أن تؤخذ بعين الاعتبار عند التحضير لإقرار القانون بصيغته النهائية.

وأشار، إلى أن هناك إيجابية في التعاطي مع الملاحظات من قبل وزارة المالية، وقال: نحن ننظر بإيجابية تامة خاصة وأن وزارة المالية بادرت لأخذ الملاحظات، ونأمل أن يتم الأخذ بملاحظات القطاعات الاقتصادية المختلفة، كونها تؤثر بشكل إيجابي على فاعلية القانون، مشيرا إلى أن القانون بصيغته الحالية قد يكون بيئة سلبية وطاردة في بعض المجالات للودائع.

نقابة الخدمات السياحية: نرفض مشروع القانون لضرره البالغ على السياحة

وعبرت نقابة الخدمات السياحية، عن رفضها لفرض ضريبة قيمة مضافة على مزودي الخدمات السياحية في فلسطين، "لضررها البالغ على السياحة". وقالت النقابة إنها ترى أبعادا لهذه الضريبة غير الصفرية وضررها البالغ على الفنادق والمطاعم والمكاتب السياحية والمواصلات السياحية وورشات التحف الشرقية والخدمات السياحية الأخرى.

وقالت النقابة، إن وزيرة السياحة عبرت عن رفضها لفرض ضريبة قيمة مضافة على قطاعات السياحة الحيوية والقطاع السياحي الخاص. وأكدوا، أن ضريبة القيمة المضافة غير الصفرية مرفوضة جملة وتفصيلا، فالقطاع السياحي الخاص سيعمل ما بوسعه وعلى كافة الأصعده لمنع وإفشال هذا التوجه الضريبي الذي من شأنه ضرب الاستثمارات السياحية في فلسطين الأكثر تضررا من بقية القطاعات الأخرى والتي تعاني أصلا من ديون وقروض متراكمة ومخيفة تفوق التصور.

واعتبرت النقابة، أنه بفضل "القرار المجحف، ستقل أعداد السياح حتما في الفنادق الفلسطينية، حيث إنه في السابق كان 50% من مجموع السياحة الوافدة تقيم في بيت لحم وأريحا والخليل ونابلس ورام الله، وعلى الحكومة ووزارة المالية الفلسطينية التراجع في الحال عن فكرة مشروع قانون فرض ضريبة القيمة الإضافية غير الصفرية والبدء في تشجيع الاستثمار في إعادة تشغيل المرافق السياحية ومنح الحوافز للخروج من المصيبة والكارثة التي بلي بها هذا القطاع.

اتحاد المقاولين: قانون تجميعي يرتكز على الجباية بالكامل

من جانبه، قال نقيب اتحاد المقاولين الفلسطينيين المحامي أحمد القاضي، في لقاء خاص مع "صحيفة الحدث"، إن القانون المطروح، فيه إشكاليات وثغرات كثيرة ويحتاج إلى مراجعة، وهو قانون تجميعي من مجموعة من الأوامر العسكرية وقوانين من الدول المحيطة، ويرتكز على الجباية بشكل كامل.

وأضاف: قانون ضريبة القيمة المضافة يفتقر لشروط القرار بقانون، التي وردت في المادة 43 من القانون الأساسي المعدل بأن "لرئيس السلطة الوطنية في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، إصدار قرارات لها قوة القانون، ويجب عرضها على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها بعد صدور هذه القرارات وإلا زال ما كان لها من قوة القانون، أما إذا عرضت على المجلس التشريعي على النحو السابق ولم يقرها زال ما يكون لها من قوة القانون".

وبحسب القاضي، فإن طبيعة القرار مرتكزة بشكل كامل على الجباية، ويجب دراسته بشكل مستفيض، لأن فيه العديد من المشكلات في التعريفات، وبعض المواد مبهمة، وهناك مزج بين قانون ضريبة القيمة المضافة ومشروع القانون وقانون ضريبة الدخل وعدم مواءمة بين المواد نفسها داخل القانون، كما أنها غير مبنية بشكل سليم لتشكل قانونا، وهناك إشكالية في صياغتها، بالإضافة إلى الصلاحيات التي أعطيت لمأمور الضبط القضائي وموظف الضريبة.

ومن ملاحظات اتحاد المقاولين على مشروع القانون المطروح؛ تعريف الضريبة، الذي ينص على أن الضريبة "هي ضريبة القيمة المضافة، وضريبة القيمة المضافة على الأجور والأرباح"، وبذلك قد تمت إضافة ضريبة القيمة المضافة على الأجور للمؤسسات غير الربحية والتي تشمل الجمعيات الخيرية المسجلة حسب وزارة الداخلية والجمعيات التعاونية المسجلة لدى وزارة العمل والشركات (حيث كانت تسجل مشتغل معفي). بالإضافة إلى تعريف الخدمة، الذي اعتبره اتحاد المقاولين أنه غير واضح.

وبالنسبة لتعريف الربح حسب القيمة المضافة فقد دمج القانون بين ضريبة الدخل والقيمة المضافة حيث تتم المخالصة مع ضريبة الدخل بالأغلب على نسب ربح ويتحمل المكلف دفعات ضريبة للدخل من أجل مخالصة أعلى من الواقع المفروض وفي حال الدمج يفترض أن جميع المصاريف والإيجارات والرواتب والأجور ملزمة بدفع ضريبة قيمة مضافة حتى يتطابق صافي الربح ضريبة الدخل مع ضريبة القيمة المضافة.

واعتبر الاتحاد أن بعض البنود غير واضحة وأخرى غامضة وفضفاضة بحاجة إلى توضيح واستكمال، مثل فرض الضريبة ونسبتها وآلية التعامل مع المشغل الصغير، وكذلك يفرض القانون ضريبة على جميع المؤسسات غير الربحية والتي تعتمد في معظمها على مصادر التمويل الأجنبية، ويرى الاتحاد أن فيه إجحاف بحق قسم كبير منها من جهة ويمكن أن يخلق إشكالات بين المستخدمين في بعض هذه المؤسسات وبين العاملين لديها من جهة أخرى من حيث من سيتحمل عبء هذه الضريبة، بالإضافة إلى وجود مشاريع مدعومة من البنك الدولي لشركات تدعم المسؤولية الاجتماعية.

وفيما يخص الاستهلاك لأغراض ذاتية، أشار القانون، إلى أن التكليف يسري بدفع الضريبة في الاستخدام وفقا ل: النسبية للممتلكات عند الحصول عليها لاستعمالها، وبالنسبة للعقارات عند وضع اليد عليها بغرض الاستعمال أو عند تسجيلها في السجل العقاري أيهما أسبق، متسائلا: "هل يتم تقييم الممتلكات المستعملة ودفع ضريبتها بفاتورة ذاتية إذا كانت مستعملة، وأيضا بالنسبة للعقارات هل يجب إصدار فاتورة ذاتية حتى يتمكن المشتغل المرخص من استخدام العقار، وهل لا يكفي عقد الإيجار، مطالبا بالتوضيح.

وبشأن الضريبة على أعمال البناء، فبحسب القانون "تستحق الضريبة في أعمال البناء عند إنهاء العمل أو قبض أي مبلغ أيهما أسبق، وإذا كان العمل على مراحل يستحق المبلغ عند انتهاء العمل بالمرحلة أو قبض المبلغ المستحق عليها أيهما أسبق، وهو ما لاقى اعتراضات خاصة وأن قطاع المقاولات تعرض سابقا إلى إفلاس وتعثر مالي لعدد من الشركات بسبب تأخر وزارة المالية بدفع قيمة الفواتير المستحقة، وبهذا فإن المشغل يتحمل دفع التزامات غير مقبوضة.

الغرف التجارية: لدينا ملاحظاتنا على مسودة القانون

وقال أمين عام اتحاد الغرف التجارية جمال جوابرة لـ"صحيفة الحدث"، إن الاتحاد لديه العديد من الملاحظات والاعتراضات على القانون، سيفصح عنها لاحقا، لحين اكتمال الملاحظات، حيث تم تحديد اجتماعات قادمة مع وزارة المالية بهذا الشأن.

وفي تعليق نقابة المحامين الفلسطينيين على مسودة قانون ضريبة القيمة المضافة المطروح مؤخرا، قال عضو مجلس نقابة المحامين أمجد الشلة في لقاء خاص مع "صحيفة الحدث"، إن "نقابة المحامين تؤمن بالفصل التام بين السلطات الثلاث وهذا ما أكد عليه القانون الأساسي الفلسطيني وهذا هو نهج الدول الديمقراطية في كل العالم وبالتالي فإن الجهة الوحيدة المخوّلة بإصدار القوانين والتشريعات هي السلطة التشريعية المنتخبة من الشعب لأنها تُعبّر عن إرادة الشعب وأن السلطة القضائية تعمل على تطبيق القوانين التي تصدر عن الجهة التشريعية، والسلطة التنفيذية تُنفذ هذه القوانين وتضع اللوائح اللازمة لإنفاذها ومواءمتها، ومن المتعارف عليه دوليا وشعبيا أن قوانين الضرائب كانت ولا زالت محط جدل ونقاش وعادة ما تكون هذه القوانين جزءا من الدعايات الانتخابية للأحزاب المتنافسة و التي يأمل كل حزب سياسي أن يحوز على أصوات الناخبين من خلال ما سيقره بخصوص الضرائب في حال الفوز.

نقابة المحامين: مسودة القانون مخالفة لقوانين الضرائب الأخرى كضريبة الدخل

وبالرجوع إلى تعريف قانون ضريبة القيمة المضافة المتعارف عليه دوليا وعالميا ومحليا، أوضح الشلة، أنه ضريبة تفرض على جميع السلع المنتجة محليا بعد خصم المشتريات من السلع الوسيطة وهذا ما عرفه القانون الفلسطيني للضريبة القيمة المضافة وحدد نسبة 16% كنسبة لهذه الضريبة.

واعتبر المحامي الشلة، أن ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة تستهدف عمليات البيع والشراء والسلع التجارية بالدرجة الأولى دون أن يمتد أثرها إلى أي أمر آخر على عكس ضريبة الدخل التي تختص ولا تستثني كل من له دخل وهذه ضريبة عادلة قد لا تكون محط جدال أو نقاش بل هي واجب وطني وأساسي لتمكين الدولة من تغطية المصروفات اللازمة لقطاع الخدمات العامة التي تقدمها للمواطن.

وأردف قائلا: لكن ما نراه في مسودة قانون ضريبة القيمة المضافة المطروح الآن أنه جاء في البند الأول على سبيل المثال في تعريف قانون ضريبة المضافة أنها الضريبة المفروضة على الأجور والأرباح، وبهذا يكون هذا القانون؛ قد خالف قوانين الضرائب الأخرى ومنها ضريبة الدخل، لأن القيمة المضافة ضريبة يتم فرضها على الأرباح من خلال الصفقات التجارية التي تتم وعمليات بيع السلع ولا يجوز أن تكون مفروضة على الأجور ولا بأي حال من الأحوال، ونلاحظ أيضا أن الغاية من هذا القانون أن لا يستثني أحدا ولا يستثني أي مهنة وشملها بعبارات فضفاضة وواسعة أصبحت تشمل كل من يقدم خدمة، وبالتالي أصبحت محل إلزام لأصحاب المهن الحرة كالمحامين والأطباء وغيرهم من أصحاب المهن الحرة، وهنا نرى الخطورة في هذا القانون لأن طرح هذا القانون بالصيغة هذه يتعارض مع الأساس التشريعي الذي أوجد أصولا قانون ضريبة القيمة المضافة المختصة بالبيع والشراء والمفروضة على السلع وليس على الخدمات، متسائلا: من ناحية أخرى هل هناك حالة ضرورة اليوم تستوجب سن قانون ضريبة قيمة مضافة؟ وهل تم مشاركة كل فئات المجتمع الفلسطيني حول هذه المسودة من القانون؟.

وترى نقابة المحامين بحسب الشلة، أن مسودة قانون ضريبة القيمة المضافة بصورته الحالية هو ضد العدالة الاجتماعية حيث إنه لا يراعي الفوارق بين الطبقات المختلفة ويحملهم نفس العبء،

فرع الخدمة الذاتية الأول
من نوعه في فلسطين
الطيرة - رام الله

خدمات رقمية
بلمسة شخصية

نضع في خدمتكم أحدث فروعنا والذي يمنحكم تجربة مصرفية رقمية متطورة على مدار الساعة لتتماشى مع متطلباتكم وأسلوب حياتكم.
كما يسر موظفينا في الفرع تقديم المشورة لكم ومساعدتكم في إنجاز معاملاتكم المصرفية من السبت إلى الخميس من الساعة 9:30 صباحاً وحتى 9:00 مساء.

البنك العربي
ARAB BANK
النجاح مسيرة

بالتل وجوال وOoredoo
1800333333
الشبكات الأخرى والخارج
+97022953333
arabbank.ps

تطبق الشروط والأحكام الخاصة.

يرجى مسح الـ QR code
أعلاه باستخدام هاتفك الذكي
لجولة افتراضية في
فرع الخدمة الذاتية الجديد

عدا عن أن هذا القانون يزيد العبء الشرائي على المواطنين بشكل عام في ظل الحديث عن موجة غلاء للأسعار وبذات الوقت ثبات دخل الناس مما يجعل تطبيق هذا القانون بصورته هذه وفي هذا التوقيت ذو أثر سلبي على نمو الاقتصاد وزيادة الأعباء على المواطنين والدفع بالزيادة بالأسعار على كل شيءٍ حتى على أصحاب المهن الحرة، فغدا سيضطر للمحامي مثلا أن يفرض على موكله دفع ضريبة القيمة المضافة قبل أو عند التوكيل، والموكل سيكون محملا بكل هذه الأعباء.

وحصلت "صحيفة الحدث"، على الملاحظات التي قدمتها القطاعات الاقتصادية المختلفة والخبراء لوزارة المالية بشأن مسودة مشروع القانون، ومن بينها، أن مسودة القانون المقترحة تحتوي على أخطاء جوهرية منها سيادية واقتصادية ومالية واجتماعية، ويعد القانون المقترح شكلا ومضمونا مزيجا من قانون ولائحة تنفيذية وأوامر عسكرية مضى عليها عقود من الزمن ولا تتناسب مع منظومة التشريعات الفلسطينية السارية المفعول. كما ويعد مزيجا من مفهوم ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل ومبالغ مقطوعة على شكل رسوم.

وبحسب الملاحظات، ينتقص مشروع القانون المقترح من السيادة الفلسطينية على حدود 1967 التي تستند إلى قرارات الشرعية الدولية، من خلال عدم تحديد النطاق الإقليمي لتطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة قد يتم تفسيره على أساس الإبقاء على الوضع القائم في المناطق المصنفة ج، والمستوطنات وشرقي القدس والمعابر والحدود والمجال الجوي والبحري والبري لدولة فلسطين، وهذه تعد من أكبر المخاطر التي يتضمنها القانون المقترح، وفي المقابل تمت الإشارة في بعض المواد القانونية الى ذكر كلمة إسرائيل دون تحديد النطاق الإقليمي لها.

واعتبر خبراء، أن عدم تعريف النشاط الاقتصادي في القانون المقترح قد يؤدي إلى فرض ضريبة على أي مؤسسة أو نشاط سواء كان اقتصاديا أو غير هادف للربح بقرار من الوزير والمدير العام وعلى سبيل المثال: اقترح المشرع في القانون فرض ضريبة على إجمالي الأجور على المؤسسات غير الهادفة للربح ومنها المؤسسات الحكومية والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي وغيرها، وحسب المقترح فإن أي وزارة أو مؤسسة مجتمع مدني أو جمعية خيرية ملزمة بدفع ضريبة القيمة المضافة على أجور الموظفين بشكل شهري، حيث أنها من ناحية المبدأ لا تعتبر الضريبة المقترح فرضها على هذه المؤسسات ضمن مفهوم ومبادئ ضريبة القيمة المضافة وإنما تعتبر ضريبة دخل على الأجور بنسبة ضريبة القيمة المضافة السارية المفعول بالإضافة إلى ضريبة الدخل التي يتم اقتطاعها من رواتب الموظفين حسب شريحة الدخل المعتمدة، كما اقترح المشرع في القانون منح الوزير صلاحية مطلقة لتحديد قطاعات اقتصادية للدفع بمبلغ مقطوع دون معايير أو أسس واضحة وهذا يعتبر بحد ذاته مخالف لأحكام ومفهوم ضريبة القيمة المضافة كما يؤسس للتعسف باستخدام القانون دون إعطاء المكلف وجه حق بالاعتراض أمام المحاكم المختصة.

ولا يتضمن القانون المقترح طرق معالجة ضريبة القيمة المضافة لقطاعات اقتصادية متعددة ومعاملات محددة منها على سبيل المثال لا الحصر: المقاولات والعقود من الباطن، مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص، قطاع المواصلات، التجارة الإلكترونية، الخدمات الإلكترونية، الصفقات المفترضة، تمويل الأصول، الديون المعدومة، الصفقة الواحدة والمتعددة، القسائم، برامج الولاء، السلع المفقودة أو التالفة أو المسروقة، المكلف الواحد والمكلف المتعدد، الضمانات، تبادل السلع، الخصومات، المعاملات بين أعضاء المجموعة الضريبية الواحدة والمعاملات بين الفروع وغيرها.

وأشارت الملاحظات التي تم تقديمها إلى وزارة المالية، إلى أن هناك مصطلحات تم إدراجها غير متناسبة مع مفهوم ضريبة القيمة المضافة على سبيل المثال لا الحصر لا يوجد ما يسمى فاتورة معفاة، فالأصل أن يتم تحديد شروط ومتطلبات الفاتورة التي يحق للمكلف خصم ضريبة المدخلات بموجبها بناء على نظام مسك وإدارة الدفاتر المحاسبية. كما لا يوجد ترابط بين المواد القانونية بشكل عام وهناك نقص في التعاريف المطلوبة لصياغة القانون، فمثلا عند تعريف الصفقة تناسى المشرع مصطلح الاستيراد وعدم إدراج الاستيراد ضمن تعريف الصفقة يعني أن القانون لا ينطبق على استيراد السلع من الخارج وهذا مخالف لأحكام ومفهوم تطبيقات ضريبة القيمة المضافة.

واعتبر الخبراء، أنه من المفروض أن يتم استبدال المصطلحات التي وردت ضمن أوامر عسكرية بمصطلحات نصت عليها التشريعات الفلسطينية سواء في العقوبات أو الإجراءات التنفيذية أو المنازعات الضريبية، ويرون أن تطبيق القانون بصيغته الحالية يؤسس لإلغاء وإضعاف نظام مسك وإدارة الدفاتر المحاسبية من خلال فرض الضريبة على قطاعات اقتصادية بطريقة المبلغ المقطوع.

وطالبت قطاعات اقتصادية مختلفة بضرورة أن يتم تحديد السياسات الضريبية للنسب والقطاعات الاقتصادية وكافة القضايا المتعلقة قبل البدء بصياغة القانون واللائحة التنفيذية المنبثقة عنه وذلك لتطوير القانون والنظام والإجراءات المتعلقة بضريبة القيمة المضافة، بحيث تكون مقبولة لدى السياسيين وأعضاء النُخب الاقتصادية والقطاع الخاص وغيرهم من الجهات الفاعلة في القطاعات الرئيسية والمؤسسات المتوسطة والصغيرة، مثل تحديد النطاق الإقليمي للتطبيق، تحديد النسب الضريبية، تعريف النشاط الاقتصادي، حصر القطاعات الاقتصادية ومبدأ تطبيق الضريبة عليها وطرق معالجتها، طرق احتساب الضريبة على القطاعات الاقتصادية وآلية فرضها، تحديد أساس مبدأ الضريبة، قواعد مكان الصفقة، حد التسجيل وطرق التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة ونظام أرقام المكلفين، الفواتير وشروطها، التقارير الضريبية، ونظام الجباية والتقدير والضبطية القضائية وطرق المنازعات والتظلمات والاعتراضات وغيرها، وأن يكون القانون واللائحة التنفيذية متكاملة وواضحة ومفهومة وشفافة وقابلة للتطبيق ولا تعتمد على اجتهادات وتوجهات وقرار المسؤول عن تطبيق القانون، ولا يجب أن يتم ترك تحديد الضريبة على قطاعات اقتصادية هامة إلى المسؤول دون وضع معايير واضحة وشفافة للتطبيق.

المرصد: المشروع يفتقد إلى أسس العدالة الضريبية والاجتماعية

يذكر، أنه يوم الإثنين الماضي، أرسل مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية مذكرة "مراجعة نقدية لمشروع قرار بقانون ضريبة القيمة المضافة" إلى رئاسة مجلس الوزراء، ووزارة المالية؛ منوهاً فيها إلى وجود 18 ملاحظة على مواد القانون البالغة 156 مادة في مسودة القرار بقانون، يجب أخذها بعين الاعتبار قبل المصادقة على مشروع القرار بقانون. ويرى المرصد أن مشروع القرار بقانون يؤكد في طياته على تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد الاحتلال؛ وذلك عبر تضمين النسب المتفق عليها ضريبياً وجمركياً مع الاحتلال في مشروع أول قانونٍ فلسطيني لضريبة الدخل. كما أنه يولي التصدير اهتماماً كبيراً في مقابل عدم الالتفات نحو تعزيز دور وحصة المنتج المحلي داخل السوق الفلسطينية. في ذات السياق؛ يأتي المشروع هذا ليزيد من الممارسات الاقتصادية والمالية هائلة السلبية لصالح جباية غير متوازنة، فضلاً عن افتقادها أسس العدالة الضريبية والاجتماعية.

وأكد المرصد أنه يجب فرض تمايز في نسب ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات التي يتم بيعها أو تزويدها للمستهلك النهائي؛ بدءاً من نسب صفرية على السلع والخدمات الأساسية مثل السكر والطحين والأرز والحليب، على أن تتصاعد على بقية السلع والخدمات حسب درجة كماليتها، وهذا ما فشل القرار بقانون في معالجته. ورض إعفاءات ضريبية على المنتوجات المحلية في القطاعات الاقتصادية الحيوية من قبيل قطاع الزراعة، وقطاع الصناعات الغذائية؛ الأمر الذي من شأنه زيادة تنافسية هذه المنتوجات في السوق المحلي أمام منتجات الاحتلال، وأن تخلق عوائد اقتصادية واجتماعية.

وجاء في مذكرة المرصد أن فرض ضريبة قيمة مضافة على الأجور يعني التخلي التام عن مشروع الضمان الاجتماعي مستقبلاً؛ إذ أن المؤسسات الأهلية، والمنشآت الاقتصادية ستواجه صعوبة هائلة في دفع مساهمة بنسبة 9% من الأجور للضمان الاجتماعي في ظل دفعهم لضريبة دخل، وضريبة قيمة مضافة جديدة ومستحدثة. كما أن القرار بقانون يفرض ضريبة ثانية على الأجور، والتي لا يجب أن تخضع لها، وذلك من خلال فرض ضريبة القيمة المضافة على مجمل أجور المؤسسات الأهلية والمالية، وهذا يخالف مبادئ ومعايير العدالة الضريبية.

وبشأن التعويضات المتعلقة بالقضايا الآتية تُعفى من ضريبة القيمة المضافة: حوادث السير، أو السرقة، أو الحريق، أو الغرق، أو الكوارث الطبيعية، وهذا يثير المخاوف من عدم تطرق القرار بقانون إلى توفيرات وتعويضات نهاية الخدمة، وتعتبر هذه المحاولة الثالثة من نوعها للمس بتعويضات نهاية الخدمة. وبحسب المرصد، يواجه الاسترداد الضريبي في القطاع الحيواني تفسيرات مخالفة لقانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004؛ على سبيل المثال ينص فحوى القرار بقانون على أن الزيادات الضريبية هي على مدخلات الإنتاج الحيواني، بينما تدعي وزارة المالية أن الاسترداد هو على المنشآت. وهذا أيضاً لم يتم معالجته بمشروع القرار بقانون لضريبة القيمة المضافة.

وأوضح المرصد في مذكرته: حافظ مشروع القانون على فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 16% كما هي موحدة وبدون تغيير على جميع الأنشطة التجارية، وجميع السلع بغض النظر عن أهميتها وحيويتها للمستهلكين. أي أن هذا المشروع لا يميز بين مجموعات السلع والخدمات تبعاً لحاجة وظروف معيشة المستهلكين الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه يكرس الأمر العسكري والاتفاقيات الاقتصادية المجحفة الموقعة مع الاحتلال، دون التفكير بالخلاص منها ومن تبعاتها. كما لم يقدم مشروع القانون أية حوافز أو إعفاءات ضريبية للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية الحيوية، بل تعامل معها كلها تقريباً بنفس المنطق والمنهج. وهناك بعض الاستثناءات لهذه القاعدة تتمثل في إعفاء بعض الأنشطة مثل مبيعات الحجر والرخام الخام، وأنشطة التطوير العقاري والإنتاج الزراعي النباتي. ولا يختلف مشروع القانون كثيراً عن النظام النافذ حالياً بهذا الشأن.

وقال: أدخل هذا المشروع تغييراً على تصنيف المكلفين بحيث اختصرهم في مجموعتيْن؛ هما: المشتغل المرخص، والمشتغل المعفى من الضريبة؛ أي الذي يُصدر فواتير صفرية. وحدد المشتغل المعفى بالذي لا يتجاوز حجم نشاطه التجاري السنوي 12000 دينار أردني مقارنة بـ 44000 شيقل في النظام القائم. كما ووفر آلية ملائمة لتسوية الملفات الضريبية وفض المنازعات، ووضع إطاراً تنظيمياً وفنياً معقولاً في إدارة ضريبة القيمة المضافة.

وأكد المرصد، على ضرورة إعفاء جميع الأنشطة الزراعية من ضريبة القيمة المضافة، أو فرض نسبة ضريبة منخفضة في أحسن الأحوال، إضافة لإعفاء المشتغلين في هذه الأنشطة من فواتير عمليات البيع والشراء مع الاكتفاء بطلب تقارير وكشوفات مالية معززة بمستندات قدر الإمكان. وقال إنه يجب وضع آليات واضحة جداً بخصوص الزيادات أو الإرجاعات الضريبية للمشتغلين في القطاع الزراعي، وتقصير الفترة الزمنية المطلوبة لتنفيذها؛ كأن تكون مثلا شهراً من تاريخ تقديم المطالبات المالية بالاسترداد الضريبي. وذلك لكي تتحقق العدالة الضريبية ويستفيد جميع المزارعين المستحقين لهذه الإرجاعات، لا أن تكون محط استفادة الكبار منهم فقط.

وأوضح، أن القانون يعفي أنشطة التطوير العقاري من ضريبة القيمة المضافة بينما يفرضها على الصفقات العقارية؛ سواء المتكررة أو الاستثنائية. فيُحمّل البائع هذه الضريبة على الصفقة العقارية التي يقوم بها من موقعه كتاجر، بينما يتحملها المشتري في حالة بيع عقار أو أرض بشكل شخصي. ويعد هذا إسهاماً في رفع أسعار العقارات، المرتفعة أساساً، بما لا يناسب فئات الدخل المتوسط والمحدود. وهذا يعني فرض ضريبة القيمة المضافة على كل عملية بيع، وهي سابقة خطيرة.

مع لاكاسا وبنك فلسطين

كل شي ممكن يصير!

استخدموا بطاقاتكم في الشراء من لاكاسا
وشاركوا بالسحب على قيمة مشترياتكم

لمدة
7 أسابيع
7 عروض مميزة
7 فائزين أسبوعياً

بنك فلسطين
BANK OF PALESTINE

لاكاسا مول
LACASA MALL

خاضع لشروط الحملة

1700 150 150
BOP WhatsApp 00970 593 666 666
www.bankofpalestine.com

تقرير

القدس العلامة الفارقة في الميدان وعلى مواقع التواصل الاجتماعي

إسرائيل وميتا جبهتا قتال

تعتبر منصات التواصل الاجتماعي، بالنسبة للناشطين الفلسطينيين، إحدى أهم الوسائل لإيصال صوتهم ومعاناة أهلهم الذين أمعن فيهم الاحتلال الإسرائيلي قتلا وتهجيرا واعتقالا، بيد أن منصات "ميتا" تواصل محاربتها للناشطين من خلال إغلاق حساباتهم وتقييدها بذريعة انتهاك "المعايير".

الحدث - سوار عبد ربه

ورصد منذ بداية العام الجاري 2021 على منصتي فيسبوك وإنستغرام "أكثر من 600 انتهاك بحق المحتوى الفلسطيني بينها أكثر من 200 انتهاك طال صفحات إعلامية وحسابات لصحفيين"، وفقا لمركز صدى سوشال.

وبحسب بيانات المركز، يعتبر عام 2021 الأشد سوءا على المحتوى الفلسطيني الرقمي بسبب حذف فيسبوك لكل ما له صلة بفلسطين والقدس في محاولة لاجتثاث الرواية الفلسطينية.

وكانت صفحتا "القسطل" و"ميدان القدس" من أبرز الصفحات المقدسية التي تعرضت للاستهداف ما أدى لتغييبهما عن موقع فيسبوك، وهو ما اعتبره ناشطون تغييبا لصوت القدس بتواطؤ مع الاحتلال الإسرائيلي، الذي يعتقل الصحفيين ويستهدفهم بالقدس لحجب صورة ما يجري في المدينة عن العالم.

وعلى ضوء ذلك أطلق نشطاء وصحفيون فلسطينيون هاشتاغ #فيسبوك_يحجب_القدس بعد التضييق الذي يمارسه موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك ضد الصفحات الإخبارية المقدسية بسبب تغطيتها لعملية إطلاق النار التي وقعت في القدس، ونفذها الشهيد فادي أبو شخيدم، وأدت لمقتل إسرائيلي وإصابة أربعة آخرين.

وفي هذا الجانب قالت راما يوسف إحدى القائمين على الحملة لصحيفة الحدث إن هذه الحملات دائما ما تثبت نجاحها وقدرتها على إيصال الصورة الحقيقية للعالم من خلال مواقع التواصل الاجتماعي التي تعمل ضد الرواية الفلسطينية.

وشارك في الحملة الملايين من مستخدمي منصة فيسبوك، من خلال كتابة منشورات رافضة لسياسة الموقع، عبر وسم فيسبوك يحجب القدس باللغتين العربية والإنجليزية.

وأضافت يوسف أنه إلى جانب الحملات الإلكترونية، تعمل الحملة على السير في مسار قانوني، بالتعاون مع المؤسسات التي توثق انتهاكات الاحتلال والمراكز الاجتماعية، ذلك بغية الوصول إلى إلغاء المشكلات التي تواجه المحتوى الفلسطيني دون غيره، مشيرة إلى أن الخطوات القادمة ستستمر في الأشهر المقبلة.

وفي سؤال حول تواصل الحملة والمؤسسات المعنية بالمحتوى الفلسطيني مع إدارة فيسبوك للاستفهام عن سبب هذا الاستهداف المتعمد، أوضحت يوسف أنه يجري التواصل بشكل يومي، بعد توثيق عشرات الانتهاكات، سيما تلك التي لا أساس لها وتحدث دون حق، أي أنها لا تنتهك المعايير الموضوعة من قبل الموقع.

وبحسب يوسف: "بعض الحسابات التي قامت إدارة فيسبوك بحذفها دون وجه حق، اعتذروا عنها وأعادوا تفعيلها، لكن الانتهاكات كثيرة ويومية، وبعضها يطال حسابات مليونية، فقط لأنها تشارك في أحداث ميدانية".

وأشارت يوسف إلى وجود قائمة معينة موضوعة على الحظر، حتى لو استخدمت كلمة منها في سياق مغاير للمعايير المخالفة يتم حظر الحساب، معتبرة أن بعض الكلمات نرددها في حياتنا العامة، وهي كلمات دارجة في فلسطين نستخدمها في الشارع وفي حياتنا اليومية، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، لذا من الصعب تجنب الوقوع في مخالفة المعايير لضمان استمرارية التوثيق.

بدوره استنكر موقع "صدى سوشال"، هجمة إدارة فيسبوك ضد صفحات المواقع الإخبارية الفلسطينية بسبب نشرها لصورة الشهيد فادي أبو شخيدم، منفذ عملية القدس.

ورصد المركز، عددا من الانتهاكات بحق المحتوى الفلسطيني بسبب نشر صورة إخبارية للشهيد أبو شخيدم لا تخالف سياسات إدارة فيسبوك، ولا تمثل سوى محتوى إخباريا.

واعتبر المركز في بيان له أن هذه الحملة تساوق واستجابة لطلبات إسرائيلية من أجل تضييق الخناق على الفلسطينيين ووسائل إعلامهم على فضاء الموقع الأزرق الذي تأسس تحت ادعاء "مساحة حرة للتعبير عن الرأي".

وأشار المركز إلى ضرورة التواصل معه لكل من تعرض لانتهاك رقمي بسبب المحتوى الفلسطيني عبر منصات التواصل الاجتماعي وبالذات المنصات الإعلامية والصحافيين.

ووفقا لرانيا اليوسف: "الفيسبوك لديه ازدواجية معايير، فنحن بدورنا كحملة أرسلنا لهم صفحات تحرض على الفلسطينيين لكنها تتبنى الرواية الإسرائيلية ومع ذلك لا يتم حذفها أو حتى تقييد محتواها، وهذا ما يعبر عن عنصرية تمارسها إدارة فيسبوك تجاه المحتوى الفلسطيني".

وفي وقت سابق وثق ما يزيد عن 12000 عملية رقابة على انستغرام،

مصرف الصفا
SAFA BANK
على الأصول
خدمات مصرفية إسلامية متطورة
قرب السحب على الجائزة الكبرى
لحسابات التوفير بنهاية العام
بـ 150,000 شيكل
افتح حساب توفير بقيمة 100 دولار
او غذي حسابك لتزيد فرصك بالفوز
Safabank
www.safabank.ps

منذ فترة بداية الأحداث في حي الشيخ جراح الذي كان المحرك الأساس لأحداث هبة القدس الأخيرة، وأظهرت تقارير في حينها أن فيسبوك امتثل لـ 81% من طلبات "إسرائيل" لإزالة المحتوى.

من جانبه، اعتبر الكاتب والمحلل السياسي راسم عبيدات في مقال نشرته "صحيفة الحدث" أن الحرب على شعبنا الفلسطيني تشتد في الداخل والخارج وتتكامل فيها الأدوار، والهدف واضح، وهو فرض شروط وإملاءات على شعبنا الفلسطيني للقبول بحلول تصادر حق شعبنا في الحرية والاستقلال وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة.

وأضاف: "صفحات عامة وصفحات شخصية، كل يوم يجري حذفها أو تعطيلها لفترات تمتد لأشهر، لا تصدقوا كذبة الديمقراطية والحريات الصحفية الغربية، فالقوى الاستعمارية والصهيونية المتحكمة بالفضائين الإعلامي والثقافي، تترك هامشًا من الحريات، لكي تعبر الشعوب المظلومة عن غضبها وسخطها، ولكن هذا الغضب والسخط و"التنفيس" يجب أن يكون مضبوطًا ومطوعاً، ولا يشكل خطراً على سياسات وأهداف وبرامج القوى الاستعمارية ودولة الاحتلال ودول النظام الرسمي العربي المهرولة للتطبيع مع المحتل".

واعتبر عبيدات أن الصفحات التي تنتج المحتوى الوطني الفلسطيني الذي يرفض وجود الاحتلال ويدين ويفضح كل جرائمه بحق شعبنا الفلسطيني، ويرفض المشاريع والمخططات الصهيونية في الأسرلة والتهويد يجري محاربتها وإغلاقها.

وشدد عبيدات على ضرورة وجود حملات شعبية وجماهيرية وتفعيل كل مكامن القوة الفلسطينية، سياسية وحقوقية وإنسانية وقانونية، واستنفار كل الأصدقاء داخلياً وخارجياً من أجل مواجهة هذه الحملات والقرارات الظالمة والمجحفة بحق شعبنا الفلسطيني، وكل ما يتصل بوجوده من قوى سياسية ومؤسسات مجتمع مدني ومنصات اجتماعية وصفحات إلكترونية.

وبحسب المحلل السياسي يجب أن يكون هناك تكامل بين الجهد الشعبي والمؤسساتي والجهد الرسمي، وأن يجري توزيع الأدوار وتوزيع المسؤوليات، بما يمكن من تحقيق نجاحات جدية في فضح وتعرية حملات التحريض هذه والقرارات الظالمة، التي تريد أن تجرد شعبنا من كل وسائل كفاحه ونضاله المشروعة، وتجعلها رهينة لقرارات دولة الاحتلال والقوى الاستعمارية، التي ترى بأنه لا يحق لنا أن نطالب بدولة فلسطينية والتحرر والانعتاق من الاحتلال.

وكانت إدارة "فيسبوك" قد أعلنت عن تعيين "هيئة خارجية للتحقيق في اتهامات بمحاربتها المحتوى والرواية الفلسطينية".

وقال بيان صدر عن الشركة إنها "ستعين هيئة خارجية لتحديد ما إذا كانت الشركة قد حجبت المحتوى الفلسطيني بعد الموافقة على توصية من مجلس الرقابة، وهو هيئة داخلية مستقلة، لتعيين شركة خارجية للتحقيق في اتهامات قمع المحتوى الفلسطيني"، ومن المتوقع أن تصدر نتائج التحقيق عام 2022.

وقالت المحررة لدى شبكة القسطل فاطمة أبو سبيتان لـ"صحيفة الحدث"، إن إدارة فيسبوك تحاول منذ انطلاق القسطل حجب المنشورات التي تقوم بنشرها يوميًا والتي تُبرز انتهاكات الاحتلال في العاصمة المحتلة، من خلال تقييد الوصول إليها وحجبها عن البعض، بحيث أرسلت الإدارة لنا العديد من الإنذارات التي ادعت فيها بأن منشوراتنا تتعارض مع سياسات النشر لديها".

وحول أهمية هذا النوع من الشبكات الإخبارية المختصة في شؤون القدس أوضحت أبو سبيتان أنها استطاعت أن تغطي جميع الأحداث في كل زقاق وشارع في مدينة القدس المحتلة، من المسجد الأقصى للبلدة القديمة فسلوان والطور والعيساوية والشيخ جراح وغيرها من البلدات والأحياء المقدسية، ووثقت انتهاكات الاحتلال فيها، حيث بدأت بصفحة على موقع فيسبوك ثم انطلقت مع موقعها الإخباري إلى بقية المنصات، وعملت على إنشاء مجموعات عبر "واتساب" لوصول الخبر إلى المشتركين بأسرع وقت ممكن.

وأضافت: "عملت القسطل على مواكبة الأحداث في القدس خاصة في الآونة الأخيرة وهبة باب العامود وأحداث الشيخ جراح، فاستطاعت أن تساهم بشكل كبير في إيصال صوت القدس لكل العالم، فلم يرق ذلك للاحتلال الذي استهدف مراسلي الشبكة بالاعتقال والضرب والتحقيق والمنع من التغطية الميدانية".

واعتقلت قوات الاحتلال مراسل القسطل أحمد أبو صبيح، ومراسلة القسطل نسرين سالم بعد الاعتداء عليهما بالضرب، أثناء تغطيتهما لمواجهات اندلعت في باب العامود، وفي وقت سابق اعتقلت قوات الاحتلال الصحفي لدى الشبكة أيمن قواريق.

وأكدت أبو سبيتان، أن استهداف "فيسبوك" للمحتوى الفلسطيني يأتي بالتنسيق مع الاحتلال، الذي يُشاهد فضح الصفحات الفلسطينية لما يقوم به من إجرام وانتهاك بحق أبناء الشعب الفلسطيني، من أطفال ونساء وكبار في السن وشبان، يوميًا تصحو القدس على وجع جديد، اقتحام المسجد الأقصى، هدم بنايات كاملة وتشريد العشرات من المقدسيين وتركهم بلا مأوى، دهم للمنازل الآمنة وإطلاق الرصاص والقنابل الصوتية والغازية، هذا الوضع لا تعيشه القدس منذ فترة زمنية بسيطة، بل إن هذا الوضع يومي.

وحول أهمية نقل الأحداث في العاصمة المحتلة محليا ودوليا اعتبرت أبو سبيتان أن ذلك يأتي من منطلق أن القدس لها مكانة خاصة، سواء على المستويين المحلي أو العربي والدولي، فصورة من المسجد الأقصى أو البلدة القديمة أو أحد شوارع العاصمة قد تُبهر مغتربًا يتعطش للعودة إلى بلاده، ونحن نعمل على إثراء الصفحة بجماليات العاصمة المحتلة، تمامًا كما نوثّق كل اعتداء على المقدسيين من عمليات هدم وتدمير ودهم للمنازل وترويع للأطفال والتحقيق معهم.

وفيما يتعلق بتفاعل رواد مواقع التواصل الاجتماعي من مختلف الدول العربية أوضحت لصحيفة الحدث أنه بشكل يومي كانت يصلهم عشرات الرسائل من مشتركي وأصدقاء الصفحة التي وصلت لأكثر من مليون متابع، من عمان وتونس والجزائر وغيرها، كانوا يدعون للقدس وأهلها بالثبات والصمود.

أما فيما يتعلق بردود الفعل على إغلاق الصفحة، قالت فاطمة أبو سبيتان، إن من كانوا يتابعون القسطل بشكل يومي، وعلموا بأنها غُيّبت، علموا أن رسالتها أوجعت الاحتلال وعرّته، مؤكدين أن الاحتلال وفيسبوك يعملان معاً على طمس الحقيقة ومحاربة كل محتوى فيه إثبات للحق الفلسطيني.

وأكدت على أنه لو أُغلقت كل يوم لنا صفحة على منصات التواصل، سنفتح غيرها، وسنواصل في عملنا وتغطيتنا لجميع الأحداث والانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية في القدس.

بالسعر
الأوفر
في فلسطين
eStore
متجر جوال الإلكتروني الجديد
بسهولة اطلب جهازك كاش أو تقسيط
توصيل
مجاني

ترجمة

اتفاقيات أوسلو من منظور مختلف.. عملية أمنية نفذها رابين لدرء خطر وجودي

كتب هذه المقالة التي ترجمتها الحدث، أوري وارتمان، باحث في معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، وهو باحث في جامعة ساوث ويلز في المملكة المتحدة. تتناول أطروحته للدكتوراه الأمن القومي في إسرائيل في ضوء نظرية التوريق:

ترجمة خاصة

واجهت إسرائيل منذ عام 1948 العديد من التحديات الأمنية، كانت بعضها تهديدات أمنية عرّض وجودها للخطر. ويمكن تعريف هذه التهديدات على أنها اتجاه أو عملية أو تطور يهدد ماديًا وجود إسرائيل. من أجل التغلب على هذه التهديدات، اختارت إسرائيل العمل ضدها بطرق مختلفة. وهكذا، خلال 73 عامًا من وجودها، خاضت إسرائيل حروبًا، وعمليات عسكرية محدودة، وهجمات عسكرية مركزة، مثل تدمير المفاعلات النووية في العراق وسوريا، والجهود السرية لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية، واتخذت مؤخرا استراتيجية "معارك ما بين الحروب" لمنع حزب الله من الحصول على أسلحة متطورة. كانت الحالات التي اختارت فيها إسرائيل استخدام الوسائل العسكرية للتعامل مع التهديدات الأمنية كثيرة، في المقابل كانت هناك حالات اختارت فيها القيادة الإسرائيلية التصرف بوسائل غير عسكرية، كما في حالة اتفاق أوسلو.

بعد 28 عامًا من الاتفاق بين رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين والرئيس الراحل ياسر عرفات في حديقة البيت الأبيض في 13 سبتمبر 1993، لا تزال اتفاقيات أوسلو مثار جدل. إلى جانب الادعاء بأن اتفاقيات أوسلو كانت اختراقًا تاريخيًا في طريق حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، يرى البعض أن القرار الإسرائيلي بتوقيع الاتفاقيات مع منظمة التحرير الفلسطينية كان قرارا خاطئا نابعا من الوهم بأن عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية شريكان في السلام مع إسرائيل. ومع ذلك، بينما قام آخرون بتحليل وتقديم اتفاقيات أوسلو كجزء من عملية السلام الإسرائيلية العربية وكتغيير ثقافي بين صناع القرار الإسرائيليين، تقدم هذه المقالة مقاربة مختلفة لقرار رابين لدفع العملية السلمية مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمام.

وهكذا، على الرغم من الادعاء السائد بأن اتفاقيات أوسلو كانت الخطوة الأولى في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، فإن الافتراض الرئيسي للمقال هو أن الاتفاقيات الثلاث الموقعة في 1993-1995 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية كانت في الأساس خطوة أمنية تهدف إلى وقف تهديد "الدولة ثنائية القومية". لقد سبق لكتاب آخرون أن أشاروا إلى القضية الديمغرافية. ومع ذلك، في سياق اتفاقات أوسلو وقرار رابين بأن دفع عملية السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية يقلص مخاطر التهديد الديموغرافي أو يوقفها. تستحق الدولة ثنائية القومية مزيدًا من الاهتمام، خاصة إذا أردنا قراءة اتفاقيات أوسلو كإجراء أمني، وكجزء من منظور شامل للأمن القومي.

اعتمادًا على منظور نظرية التوريق، والمعروفة أيضًا باسم نظرية الأمن، وهي إحدى النظريات الرئيسية في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، والتي تحلل القضايا من منظور التهديدات الأمنية، تبحث هذه المقالة في كيفية استخدام إسرائيل للدبلوماسية من أجل درء خطر أمني. في هذا السياق، الافتراض هو أن الرغبة في خلق فصل بين إسرائيل والفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة، هدفه تأمين مستقبل إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، وهذا هو الاعتبار الرئيسي في دفع اتفاقيات أوسلو، وذلك للحد من خيار دولة ثنائية القومية تخسر فيها إسرائيل أغلبيتها اليهودية، وعلى هذا الأساس روج رابين لاتفاقات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية بهدف إقامة حكم ذاتي مستقل للفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة. اختار رابين هذا المسار لضمان أغلبية يهودية صلبة في إسرائيل، وبالتالي تأمين مستقبل إسرائيل "كدولة يهودية وديمقراطية".

على عكس الأدبيات التي تناقش الأمن القومي لإسرائيل في وجهة النظر التحليلية التقليدية، يمكن أن تكون هذه المقالة بمثابة نقطة انطلاق مناسبة لفحص عمليات صنع القرار المتعلقة بالأمن القومي للاحتلال باستخدام الأدوات النظرية. تتوزع هذه المقالة، على ثلاثة أجزاء رئيسية: في الجزء الأول، تقديم حول نظرية الأمن، والتي تطرح طريقة بديلة لوصف العملية التي تصبح فيها القضايا تهديدات أمنية. في الجزء الثاني، التركيز كيف تعاملت إسرائيل مع التهديدات الأمنية بوسائل غير عسكرية، كما يتضح من عملية أوسلو في 1993-1995. في الجزء الثالث من المقالة، مناقشة كيف يمكن استخدام النظرية الأمنية كأداة لفهم وتحليل عملية صنع قرارات الأمن القومي، مع التحليل النقدي لاتفاقيات أوسلو وتداعياتها.

إن أحد الألغاز المعروفة في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية هو كيف ولماذا يتم تصنيف بعض القضايا على أنها تهديدات أمنية لأي دولة ومواطنيها، بينما لا يُنظر إلى قضايا أخرى على هذا النحو. يتعلق هذا اللغز أيضًا بالمناقشة الأكاديمية الواسعة حول جوهر مفهوم الأمن وكيف يتم إدراكه في مختلف التخصصات في مجال العلوم الاجتماعية.

كان مفهوم الأمن يعني استخدام القوة العسكرية، بينما كانت الدولة هي الهدف الذي يجب حمايته. عرف الأمن في الماضي بالمنطقة التي تهدد فيها الدول بعضها البعض وتتحدى سيادة بعضها البعض، وتحاول فرض إرادتها على بعضها البعض. ومع ذلك، بعد نهاية الحرب الباردة، حيث بدأ مفهوم الأمن والافتراضات الأساسية حول طبيعة الكائن المراد حمايته يشغل أذهان الباحثين، وأصبحت هناك مقاربات بديلة لمسألة الأمن.

في محاولة لإعادة تعريف مفهوم الأمن على نطاق أوسع، طور باحثو مدرسة كوبنهاغن نظرية الأمن، التي تدرس العملية التي تحول من خلالها العوامل الاجتماعية إلى تهديدات أمنية. في الواقع، تقدم النظرية الأمنية مفهومًا أمنيًا أوسع، والذي لا يشمل فقط الأمن العسكري ولكن أيضًا الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي. إحدى المساهمات الأساسية لنظرية الأمن هي الطريقة التي يُنظر بها إلى مفهوم الأمن. على عكس النظرة الواقعية، التي تدرك التهديدات بشكل موضوعي، تتبنى نظرية الأمن مقاربة بنّاءة لمفهوم الأمن، والتي بموجبها لا تكون التهديدات "حقيقية" بالضرورة بل "متصورة" على هذا النحو. وبهذا المعنى، ليس من الممكن التأكد بشكل مطلق مما إذا كان التهديد "حقيقيًا" أم لا، لأن النظرية الأمنية تركز على العملية التي من خلالها تصبح القضايا تهديدات أمنية وكيف يتم إدراك هذه القضايا. في الواقع، هناك ثلاثة مكونات رئيسية في النظرية الأمنية: الأول، الكيان: كيان يُنظر إليه على أنه تحت تهديد وجودي ولديه رغبة في البقاء (على سبيل المثال، إسرائيل) ؛ الثاني - لاعب الأمن: اللاعب الذي يعلن أن قضية معينة تشكل تهديدًا أمنيًا للكيان. أما المكون الثالث، فهو الجمهور: الجمهور المستهدف الذي يحتاج إلى الإقناع بأن تهديدًا وجوديًا يتعرض له الكيان.

وفقًا لمدرسة كوبنهاغن، يمكننا التعامل مع الأمن على أنه فعل كلام. واستنادًا إلى الادعاء القائل بأن اللغة في بعض الحالات لا تصف الأشياء أو الواقع فحسب، بل تخلق أيضًا الواقع من فعل الكلام ذاته. يدعي منظرو مدرسة كوبنهاغن أن هناك "قوة سحرية اجتماعية" للغة، حيث كلمة الأمن هي الفعل، وبقولها شيء يحدث يؤثر على الواقع. على الرغم من أن الانتقال من حالة طبيعية إلى حالة تهديد أمني يبدو أنه فوري، فإن العملية التي وصفتها نظرية الأمن هي في الواقع تدريجية للغاية ونادرة جدًا، لأن الموضوع ينتقل مباشرة من فئة الحالة الطبيعية إلى فئة التهديد الأمني.

وخلاصة القول إن نظرية الأمن من أبرز النظريات في العلاقات الدولية ودراسات الأمن. يتم استخدامها لتحليل العملية التي يتم من خلالها تعريف المشكلة على أنها تهديد أمني وكيف يقرر صانعو القرار التعامل معها. ومع ذلك، على الرغم من أن إسرائيل هي حالة اختبار مناسبة للبحث في مجال الدراسات الأمنية، إلا أنها لا تتمتع بمكانة واسعة في خطاب النظرية الأمنية. ومع ذلك، فقد استخدم بعض الباحثين هذه النظرية لتوضيح كيفية تعامل إسرائيل مع التهديدات الأمنية.

في هذا السياق، يدعي باحثون أن رئيس وزراء الاحتلال أرييل شارون أمّن القضية الديموغرافية من أجل إضفاء الشرعية داخليا على خطة الانسحاب من قطاع غزة في صيف 2005. لكن على الرغم من ادعاء بعض الباحثين أن عملية أوسلو كانت مدفوعة جزئيًا بحافز التهديد الديموغرافي، لم يصف أحد منهم اتفاقيات أوسلو بأنها خطوة أمنية في ضوء النظرية الأمنية. وبالتالي، بحجة أنه يمكن تصنيف الاتفاقيات مع منظمة التحرير الفلسطينية كإجراء أمني، فإن الجزء التالي من المقالة سيحلل باستخدام أدوات النظرية الأمنية كيف اختارت إسرائيل التعامل مع تهديد وجودي - مصدره الديمغرافيا - من خلال التوقيع على اتفاقيات أوسلو.

PALPAY®

المشغل الأول للمدفوعات الإلكترونية في فلسطين

- نظام تسديد مختلف أنواع الفواتير.
- نظام شحن أرصدة الهواتف النقالة.
- نظام شحن عدادات مسبقة الدفع للكهرباء والمياه.
- نظام تسديد اقساط القروض الممنوحة من قبل مؤسسات الاقراض الصغيرة.
- نظام تسديد اقساط الجامعات والمدارس.
- نظام إصدار وإدارة بطاقات المعونات والمساعدات الإنسانية.
- تطبيق محفظة الهاتف المحمول PALPAY محفظتي.
- منصة تحويل الأموال.
- نظام الجباية المالية.
- أنظمة الدفع الالكتروني من خلال تطبيقات الانترنت البنكي والموبايل البنكي.
- نظام اصدار جميع انواع البطاقات المسبقة الدفع.

Available on the App Store

ANDROID APP ON Google play

00970568848030 | 1800999666 | 1700 999 666 WWW.PALPAY.PS

تعتبر اتفاقيات أوسلو دراسة حالة مناسبة توضح فعلًا أمنيًا إسرائيليًا اختارت فيه إسرائيل الاتجاه نحو عملية سلام من أجل التعامل مع تهديد أمني وجودي. كانت هذه الاتفاقيات، التي تم توقيعها بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية خلال الفترة 1993-1995، نتاجًا للنهج الواقعي لرئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي آنذاك يتسحاق رابين، الذي كان يعتقد أن الصراع العربي الإسرائيلي لم يكن مفيدًا للأمن القومي لإسرائيل، وبالتالي يجب اللجوء لمسارات عمل أخرى.

وبصفته مؤيدًا لـ "نهج الفصل" بين إسرائيل والفلسطينيين، اعتبر رابين حل الدولة الثنائية القومية، الذي لن تكون فيها أغلبية يهودية راسخة داخل إسرائيل، تهديدًا وجوديًا لإسرائيل كدولة يهودية. في الواقع، حتى اندلاع الانتفاضة الأولى، أيد رابين "الخيار الأردني"، والذي بموجبه يكون الأردن شريكًا في اتفاقية مع إسرائيل من أجل حل القضية الفلسطينية. لكن الانتفاضة الأولى دفعت رابين إلى استنتاج أن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة يضر بالأمن القومي لإسرائيل. لقد افترض أنه من أجل عدم اعتبار إسرائيل دولة فصل عنصري من قبل المجتمع الدولي، يجب عليها منح الحقوق المدنية الكاملة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو فعل يضر بفكرة الدولة اليهودية. لذلك، أراد رابين ضمان أغلبية يهودية صلبة تبلغ حوالي 80 في المائة من السكان الإسرائيليين.

في ضوء اعتراف رابين بأن الفلسطينيين هم في قلب الصراع العربي الإسرائيلي، كان مقتنعا بضرورة التوصل إلى اتفاق معهم أولا. في هذا السياق، اعتقد رابين أن اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني من شأنه أن يقلل من دافع الدول العربية لشن حرب ضد إسرائيل لاستعادة الأراضي التي احتلتها في حرب عام 1967. بالإضافة إلى ذلك، جادل رابين بأن معظم الأراضي المحتلة لن تكون ضرورية لأمن إسرائيل في عصر الصواريخ الباليستية. وهكذا، بينما كان يجادل بأن المستوطنات الواقعة في قلب الضفة الغربية ليست ضرورية لأمن إسرائيل، اعتقد رابين أنه سيكون من الممكن حماية إسرائيل في منطقة غور الأردن.

ورأى رابين أن استمرار سباق التسلح في الشرق الأوسط - والذي سيؤدي في النهاية إلى امتلاك الدول العربية المعادية للأسلحة النووية - يمثل تهديدًا لدولة إسرائيل. وبهذا المعنى، اعتقد رابين أن اتفاقية سلام إسرائيلية فلسطينية لن تضمن مستقبل دولة إسرائيل كدولة يهودية فحسب، بل ستقلل أيضًا من التهديدات التي يشكلها جيران إسرائيل المباشرون. وهكذا، جادل رابين بأنه إذا عاشت إسرائيل في سلام مع جيرانها، فإن احتمال الهجوم عليها من قبل دول أخرى مثل العراق وإيران سينخفض بشكل كبير.

في هذا السياق، استندت رؤية رابين بشكل أساسي إلى الجانب الأمني ، لا سيما منع المواقف التي قد تعرض أمن إسرائيل ووجودها للخطر. وخشي رابين أن تعود روسيا إلى كونها قوة حليفة للعرب، وأن يتمكن العراق وإيران من تطوير أسلحة نووية، الأمر الذي يقودهما إلى فرض سياساتهما ضد عملية السلام على دول أخرى في المنطقة. وإدراكًا منه أن هناك فرصة مؤقتة تكون فيها الولايات المتحدة القوة الوحيدة وإسرائيل أقوى من أعدائها في الشرق الأوسط ، يعتقد رابين أن هذه كانت لحظة بسبب التوصل إلى اتفاق سلام مع جيران إسرائيل العرب، والتي يجب أن يتم اغتنامها قبل اختفاء الفرصة. بعبارة أخرى، جادل رابين بأن الوقت يعمل ضد إسرائيل.

من ناحية النظرية الأمنية، رأى رابين، الذي لعب دور "الفاعل الأمني"، فكرة الدولة ثنائية القومية تهديدًا وجوديًا لدولة إسرائيل "كدولة يهودية وديمقراطية". من أجل القضاء على هذا التهديد، جادل رابين بأن السلام يجب أن يتحقق مع الفلسطينيين. لذلك قرر الترويج لاتفاقيات أوسلو، التي كانت من منظور النظرية الأمنية وسيلة خاصة للقضاء على فكرة الدولة ثنائية القومية، من أجل منح الحكم الذاتي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي خلق فصل كامل بين إسرائيل والفلسطينيين.

في الواقع، كانت عملية أوسلو تحركًا أمنيًا تدريجيًا، حيث تم توقيع ثلاث اتفاقيات رئيسية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية خلال السنوات 1993-1995. في بداية ولايته، أعلن رابين أنه ينوي استكمال المفاوضات حول الحكم الذاتي للفلسطينيين في المناطق خلال ستة إلى تسعة أشهر. صرح في خطابه أمام الكنيست أن اتفاقيات السلام مع الدول العربية المجاورة ستعزز أمن إسرائيل، قائلا: "إن نية الحكومة، التي لي الحق والشرف برئاستها، هي بالفعل استغلال الفرص لتعزيز السلام مع الدول العربية ومع الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية. السلام الذي لا يجلب الأمن له لا معنى له في نظري. السلام الحقيقي يزيد من أمن إسرائيل".

على الرغم من ادعائه بأن اتفاقية سلام مع الفلسطينيين ضرورية لأمن إسرائيل، فقد رفض رابين جميع المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، المنظمة الممثلة الرسمية للفلسطينيين. في ذلك الوقت، جرت محادثات في واشنطن بين وفد إسرائيلي ووفد أردني فلسطيني، ضم بعض الشخصيات المحلية من الضفة الغربية وقطاع غزة، التي تلقت عمليا، تفويضا من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس.

في هذا السياق، تعززت مخاوف عرفات وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس القيادة المحلية الفلسطينية في الأراضي المحتلة، سواء من قبل أنصار منظمة التحرير الفلسطينية أو من قبل حركة حماس، التي اكتسب خطها شعبية بين الجمهور الفلسطيني. وهكذا، وخوفًا من قيام قيادة فلسطينية محلية بديلة، كان عرفات يأمل في التفاوض مباشرة مع إسرائيل. في الواقع، في وقت مبكر من سبتمبر 1992، قدم رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الحالي محمود عباس إلى إسرائيل عبر مصر اقتراحًا لفتح مفاوضات سرية مع منظمة التحرير الفلسطينية. تم تقديم اقتراح آخر لإسرائيل إلى أحد مساعدي رابين، عضو الكنيست إفرايم سنيه. لكن رابين كان مصمما على عدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وفضل صيغة المحادثات في واشنطن، حيث كان فريق فلسطيني محلي عضوا رئيسيا في الوفد الأردني الفلسطيني المشترك.

بالتزامن مع المحادثات في واشنطن، تم إنشاء قناة حوار سرية في أوسلو في يناير 1993 بين البروفيسور يائير هيرشفيلد والدكتور رون بوناك، وهما أكاديميان إسرائيليان لهما علاقة بنائب وزير الخارجية يوسي بيلين والمسؤول البارز في منظمة التحرير الفلسطينية أحمد قريع. بعد اجتماعين عُقدا خلال الفترة من يناير إلى فبراير 1993 وانتهيا بمشروع اتفاق مؤقت حول مفهوم "غزة أولاً"، أدرك بيلين أن الوقت قد حان لإخفاء وزير الخارجية بيرس. في 14 فبراير كشف بيلين لبيريس القناة السرية في أوسلو وقدم له المسودة التي يمكن أن تكون بمثابة أساس للوساطة الأمريكية بين الطرفين. بعد أيام قليلة، قدم بيريس المسودة لرابين، الذي لم يعارض من جانبه استمرار القناة في أوسلو. علاوة على ذلك، بينما أعرب رابين عن عدم ثقته فيما يحدث في النرويج، شدد على أنه يخشى أن تضر القناة الجديدة مع منظمة التحرير الفلسطينية بمحادثات واشنطن. بالتزامن مع استمرار جولتي المفاوضات في واشنطن وأوسلو، واصل رابين التحذير الصريح من خطر قيام دولة ثنائية القومية وجادل بأن الانفصال عن الفلسطينيين يجب أن يتم من أجل أمن إسرائيل.

في مايو، وافق رابين على اقتراح بيريس لزيادة مستوى المحادثات بإرسال ممثل رسمي لإسرائيل، مدير عام وزارة الخارجية أوري سافير. خلال شهري حزيران يونيو ويوليو، استمر الطرفان في الاجتماع سرا في أوسلو وعقدا خمس جولات من المحادثات. في الوقت نفسه، استغل رابين علاقة وزير الصحة حاييم رامون بمستشار عرفات أحمد الطيبي للمضي قدمًا في المفاوضات. وكانت مطالب رابين الرئيسية في جوهرها كما يلي: إجراء عملية تدريجية مع الاتفاقات المؤقتة؛ سيتم تحديد الوضع النهائي للقدس فقط خلال المحادثات الدائمة، ستبقى جميع المستوطنات في مكانها خلال الفترة الانتقالية، وستبقى السلطة الأمنية لإسرائيل.

في 16 أغسطس 1993، تلقى رابين ردًا إيجابيًا من عرفات على شروطه عبر قناة رامون الطيبي، ونتيجة لذلك قرر أن الوقت قد حان لإبرام صفقة مع منظمة التحرير الفلسطينية. في ذلك اليوم، التقى رابين وبيرس وأعطي الأخير الضوء الأخضر لإبرام صفقة، وبعد أربعة أيام، في 20 أغسطس، وقع الطرفان مذكرة تفاهم في النرويج.

في 30 أغسطس، قدم رابين الاتفاقية السرية إلى حكومته. كان واضحا أن الحكومة المؤلفة من 18 وزيرا (13 من حزب العمل، وأربعة من ميرتس وواحد من شاس) ستدعم سياسة رابين، وبالفعل وافقت الحكومة على الاتفاقية مع منظمة التحرير الفلسطينية بأغلبية 16 مؤيدا وامتناع اثنين عن التصويت. بعد التوصل إلى اتفاق الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية من خلال تبادل الرسائل في 9-10 سبتمبر، تم توقيع إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في 13 سبتمبر 1993 في واشنطن. بموجب الاتفاقية، اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل وتعهدت بمحاربة جميع "أعمال العنف"، واعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني وكشريك في المفاوضات. بالإضافة إلى ذلك، اتفق الجانبان على أن الغرض من المفاوضات هو إنشاء سلطة فلسطينية للحكم الذاتي لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات، والتي ستؤدي إلى تسوية دائمة.

على الصعيد الأمني، اتفق الطرفان على أنه خلال الفترة الانتقالية، ستسيطر إسرائيل على جميع المسؤوليات الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك القضايا الأمنية الخارجية والمعابر الحدودية. كما تم الاتفاق على أنه خلال الفترة الانتقالية سيتم الحفاظ على الوضع الراهن للقدس الشرقية والمستوطنات الإسرائيلية، أي أن القدس الشرقية ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية ولن يتم إخلاء المستوطنات، وسيتم مناقشة مستقبل القضيتين في محادثات الحل النهائي.

في 23 سبتمبر، بعد عشرة أيام من توقيع إعلان المبادئ في واشنطن، حظيت الاتفاقية مع منظمة التحرير الفلسطينية بتأييد الكنيست بـ 61 مؤيدًا مقابل 50 معارضًا. من منظور النظرية الأمنية، رابين (الفاعل الأمني)، الذي ادعى أن خيار الدولة الثنائية القومية يشكل تهديدًا وجوديًا لإسرائيل (الهدف)، حصل على دعم الحكومة والكنيست (الجمهور)، وبذلك يتم استكمال المرحلة الأولى من العملية الأمنية التي يقودها رابين ضد تهديد الدولة ثنائية القومية.

كانت الخطوة التالية بعد التوقيع على إعلان المبادئ هي التوصل إلى اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية، يتم بموجبه نقل قطاع غزة ومنطقة أريحا إلى السيطرة الفلسطينية. وفي 13 أكتوبر 1993، بدأت المفاوضات في طابا بشأن غزة - أريحا. لكن لم يتفق الجميع في الكنيست مع سياسة رابين الأمنية، والتي بموجبها كان الاتفاق مع الفلسطينيين هو السبيل للتعامل مع تهديد دولة ثنائية القومية. وكان أبرز منتقدي رابين زعيم المعارضة بنيامين نتنياهو، الذي نقل رسالة واضحة ضد اتفاق أوسلو مع عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث ادعى نتنياهو أن اتفاقات أوسلو كانت جزءًا من "البرنامج المرحلي" لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي تم تبنيه عام 1974، والذي بموجبه سيتم تحرير فلسطين التاريخية على مراحل. وهكذا، وبالتوازي مع المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، كثف معارضو عملية السلام في الساحة السياسية الإسرائيلية احتجاجهم على ما يبدو أنه اتفاق لتسليم غزة وأريحا. وإقناع الجمهور الإسرائيلي بمعارضة العملية السياسية.

على الجانب الفلسطيني، كانت هناك أيضا عناصر معارضة لعملية السلام. فقد اعتبرت حماس والجهاد الإسلامي أن أي تسوية ومفاوضات مع إسرائيل تعتبر خيانة للمصلحة الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، فهم قادة حماس أن عملية السلام مع إسرائيل أبعدتهم تمامًا عن المشاركة في مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقبلية. ومن أجل إرباك مسار عملية السلام، بدأت حماس والجهاد الإسلامي في تنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية، قُتل فيها 12 إسرائيليًا خلال شهري أكتوبر وديسمبر 1993.

SAMSUNG

احصل الآن على أحدث أجهزة واكسسوارات سامسونج

بكفالة bci الوكيل الرسمي في فلسطين

من متجرنا الإلكتروني

مع توصيل مجاني لجميع الطلبات

bcimobilestore.com/ps

bci

على الرغم من موجة العمليات التي نفذتها المعارضة الفلسطينية، والتي أثارت الشكوك بين الإسرائيليين حول جدوى عملية السلام مع الفلسطينيين، قرر رابين مواصلة المفاوضات مع عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد تحقق الاختراق أخيرًا في فبراير 1994، بعد أن لم يكن أمام الفلسطينيين خيار سوى قبول مطالب إسرائيل الأمنية فيما يتعلق بالسيطرة الأمنية، ولو لم يتنازل الفلسطينيون في هذه القضية، لما تم التوصل إلى اتفاق.

في غضون ذلك، في أعقاب المجزرة التي نفذها مستوطن إسرائيلي في الحرم الإبراهيمي في الخليل وقتل فيها 29 فلسطينيا في شباط 1994، تصاعدت وتيرة عمليات المقاومة الفلسطينية. بدأت حماس والجهاد الإسلامي في تنفيذ عمليات فدائية في قلب المدن المحتلة، قتل فيها 15 إسرائيليًا خلال شهر إبريل. لكن على الرغم من ذلك، قرر رابين عدم وقف المفاوضات مع عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية. في نهاية أبريل 1994، توصلت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى اتفاق غزة - أريحا، الذي نص على انسحاب إسرائيل من منطقة أريحا و ٪83 من قطاع غزة ونقل المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي للسلطة الفلسطينية، وسيشرف على الأمن العام للإسرائيليين في هذه المناطق والحدود مع الأردن ومصر. بالإضافة إلى ذلك، اتفق الجانبان على إقامة السلطة الفلسطينية وقواتها الأمنية، والإفراج عن 5000 أسير فلسطيني من السجون الإسرائيلية. في 1 مايو، وافقت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع على اتفاقية غزة - أريحا، مما أعطى رابين السلطة الرسمية لتوقيع الاتفاقية في القاهرة بعد ثلاثة أيام، في 4 مايو 1994. في 10 مايو، تم تقديم الاتفاقية للكنيست للمصادقة عليها. وافق الكنيست على اتفاق غزة - أريحا بتصويت 52 مؤيدًا وبدون معارضة بسبب غياب المعارضة الإسرائيلية.

فيما يتعلق بالنظرية الأمنية، حصل رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين (الفاعل الأمني)، الذي جادل بأن خيار الدولة ثنائية القومية يشكل تهديدًا وجوديًا لإسرائيل (الهدف)، على موافقة الحكومة والكنيست (الجمهور). ومن هنا نجحت سياسة رابين الأمنية في اجتياز المرحلة الثانية، حيث تم الفصل الجزئي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. بعد توقيع اتفاقية غزة - أريحا، بدأت إسرائيل في تنفيذ الاتفاقية مع منظمة التحرير الفلسطينية، ونقل السيطرة على هذه الأراضي إلى السلطة الفلسطينية وإطلاق سراح 4000 أسير فلسطيني. على الرغم من توقع رابين أن تؤدي عودة عرفات وإقامة السلطة الفلسطينية إلى تقليص حجم المقاومة الفلسطينية، واصلت حماس والجهاد الإسلامي تنفيذ عمليات فدائية ضد الإسرائيليين: في أكتوبر 1994، في تل أبيب، قتل 23 إسرائيليا، وفي يناير 1995 عند مفترق بيت ليد، قتل 21 إسرائيليا. بعد ذلك، حث رابين عرفات على نزع سلاح حماس والجهاد الإسلامي، لكن رفض مواجهة الحركتين. علاوة على ذلك، أثارت تصريحات عرفات التي قارنت اتفاقات أوسلو بـ "صلح الحديبية" شكوكًا لدى الجانب الإسرائيلي حول كون زعيم منظمة التحرير الفلسطينية شريكًا حقيقيًا للسلام معها. في الوقت نفسه، خلال جلسة الكنيست في مايو 1995، كرر رابين سياسته الأمنية، محذرًا من بديل الدولة ثنائية القومية.

في غضون ذلك، تقدمت المفاوضات، حيث اتفق الجانبان على تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق، سيتم ضمنها تقسيم المسؤوليات الأمنية والمدنية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية (المنطقة أ: السيطرة الفلسطينية الكاملة؛ المنطقة ب: السيطرة المدنية الفلسطينية الكاملة مع سيطرة أمنية إسرائيلية كاملة؛ منطقة ج: سيطرة إسرائيلية كاملة). كما وعد رابين أنه بحلول منتصف عام 1997، ستنقل إسرائيل للفلسطينيين جميع المناطق التي لا تحظى بأهمية أمنية بالنسبة لإسرائيل، لكنه لم يحدد نطاقها.

وعلى الرغم من استمرار المفاوضات، حيث كان الطرفان على وشك الانتهاء، فقد نفذت حماس عمليتين خلال شهري يوليو وأغسطس 1995 وقتلت تسعة إسرائيليين. من أجل عدم السماح للمعارضة الفلسطينية بتحديد جدول الأعمال، أمر رابين بتعليق المحادثات لمدة أسبوع، وبعد ذلك يتم استئناف المفاوضات. وإدراكًا منه أن عرفات لم يكن يبذل جهدًا كافيًا لمحاربة المقاومة الفلسطينية، قرر رابين أنه لا يمكن الحكم على تصرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلا بعد الانتخابات. وبهذا المعنى، في حين قدر أنه في الوقت الذي كان من الصعب على عرفات العمل ضد المعارضة الفلسطينية قبل انتخابات السلطة الفلسطينية، اعتقد رابين أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية سيجد أنه من الأسهل التعاطي مع مطالب إسرائيل بعد حصوله على تفويض من الفلسطينيين.

في نهاية أغسطس، اتفق الطرفان على أن إسرائيل ستحول ٪26 من الضفة الغربية (٪23 في المنطقة أ و ٪3 في المنطقة ب) للسلطة الفلسطينية، وأن الوضع في القدس سيبقى على ما هو حتى الاتفاق الدائم. في نهاية المطاف، تم التوقيع على الاتفاقية المؤقتة (أوسلو 2) في 28 سبتمبر 1995. نصت الاتفاقية على انسحاب إسرائيل من المدن والقرى الفلسطينية خلال شهري أكتوبر وديسمبر 1995، ونقل جميع السلطات الأمنية والمدنية في هذه المناطق إلى السلطة الفلسطينية. كما اتفق الجانبان على إجراء انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني والرئاسة خلال الفترة من يناير إلى نيسان أبريل 1996، وأن تبدأ المفاوضات بشأن التسوية الدائمة في مايو 1996 وتنتهي في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات من ذلك التاريخ.

بعد أن وافقت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع على اتفاقية أوسلو الثانية (مع 18 مؤيدًا وامتناع اثنين عن التصويت)، احتاج رابين أيضًا إلى دعم الكنيست لتنفيذ الاتفاقية مع منظمة التحرير الفلسطينية. انعقدت جلسة للكنيست في أكتوبر، وكرر رابين تحذيره بشأن التهديد بدولة ثنائية القومية وجادل بأنه إذا لم يتم الانفصال الكامل عن الفلسطينيين، فلن تكون إسرائيل دولة يهودية. لم يوافق جميع أعضاء الكنيست على سياسة رابين الأمنية، وتحدث زعيم المعارضة بنيامين نتنياهو وحذر من الاتفاقية المرتقبة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

في النهاية، وافق معظم أعضاء الكنيست على سياسة رابين الأمنية، وفي 6 أكتوبر1995، صادق الكنيست على الاتفاقية المؤقتة مع 61 مؤيدًا مقابل 59 معارضًا. فيما يتعلق بالنظرية الأمنية، حصل رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين (الفاعل الأمني)، الذي جادل بأن خيار الدولة ثنائية القومية يشكل تهديدًا وجوديًا لإسرائيل (الهدف)، على دعم الحكومة والكنيست (الجمهور). وهكذا، أكمل رابين بنجاح المرحلة الثالثة من سياسته الأمنية، مع خلق فصل بين إسرائيل والفلسطينيين.

بالنظر إلى الوراء، بعد 28 عامًا من توقيع إعلان المبادئ وإطلاق عملية أوسلو، يبدو أن تحرك رابين الأمني لوقف تهديد دولة ثنائية القومية قد نجح، وإن كان جزئيًا. على عكس رؤية شمعون بيريس الرومانسية في تشكيل شرق أوسط جديد، يبدو أن رؤية رابين لخلق فصل سياسي بين إسرائيل والفلسطينيين، كما يتضح من التحليل في ضوء النظرية الأمنية، صمدت أمام اختبار الواقع. عمليا، أدت الاتفاقات الموقعة بين حكومة رابين ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى إنشاء السلطة الفلسطينية وخلق فصل سياسي شبه كامل بين إسرائيل والفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة - وهو وضع يضعف بشكل كبير التهديد بدولة ثنائية القومية.

في هذه المرحلة، لا يلوح اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني في الأفق لأسباب عديدة. لكن فيما يتعلق برؤية رابين الأمنية، كما عبر عنها في خطابه في الكنيست في 5 أكتوبر 1995، كان للفلسطينيين منذ ذلك الحين كيان أقل من دولة، بينما احتفظت إسرائيل بجميع أصولها الأمنية مثل غور الأردن، المستوطنات والقدس. وهكذا، فإن العملية الأمنية التي قادها رابين، والتي كان هدفها الأساسي خلق فصل سياسي بين إسرائيل والفلسطينيين، ساعدت في التغلب على خطر قيام دولة ثنائية القومية. من الصعب تحديد كيف تصور رابين الاتفاق الدائم مع الفلسطينيين، ولكن إذا كان خطابه في الكنيست في أكتوبر 1995 يعكس وجهات نظره، فمن المحتمل جدًا أنه لم يكن ينوي التوقيع على اتفاق دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. من الممكن أن يكون رابين قد فهم حتى أن الاختلاف في المواقف بين الطرفين لم يسمح بالتوصل إلى اتفاق دائم، ونتيجة لذلك رأى في اتفاقيات أوسلو وسيلة لخلق الانفصال. حقيقة أنه واصل عملية أوسلو حتى عندما أدرك أن عرفات لم يبذل جهدًا جوهريًا لمحاربة المقاومة الفلسطينية، وهذا ما يعزز الادعاء بأن وقف تهديد الدولة ثنائية القومية وخلق الفصل كان الهدف الاستراتيجي الأول لرابين في تبني اتفاقيات أوسلو.

على الرغم من الادعاءات المبررة حول فشل عملية أوسلو، يبدو أنه على الرغم من أوجه القصور فيها، فإن التحرك الأمني بقيادة رابين كان ضروريًا، ليثبت للجمهور الإسرائيلي وللمجتمع الدولي أن إسرائيل بذلت جهدًا للتوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين. عندما يتعلق الأمر بالتحليل النظري لعملية صنع قرار الأمن القومي، يساعدنا استخدام النظرية الأمنية وتحليل تصريحات رابين على فهم نطاق اعتباراته الواسع وتصوره لاتفاقات أوسلو كخطوة أمنية لخلق فصل سياسي بين إسرائيل والفلسطينيين. علاوة على ذلك، فإن دراسة اتفاقيات أوسلو في ضوء النظرية الأمنية توفر زاوية مختلفة لهذا الحدث التاريخي: ليس فقط اتفاقيات سلام وعملية المصالحة مع الفلسطينيين، ولكن أيضًا خطوة أمنية تهدف في المقام الأول إلى كبح تهديد الدولة ثنائية القومية، وبالتالي تأمين مستقبل إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.

وهكذا، على غرار استخدام القوة العسكرية، فإن الدبلوماسية والاتفاقيات السياسية هي أيضًا أدوات في أيدي صانعي القرار لتحقيق الأمن، كما توضح اتفاقيات أوسلو جيدًا. لا شك في أنه في جميع اعتبارات رابين، لا بد أن تكون هناك حوافز أخرى لقراره بتبني اتفاقيات أوسلو. ومع ذلك، فإن النظر إلى اتفاقيات أوسلو في ضوء النظرية الأمنية يساعد على التركيز على الاعتبارات الرئيسية التي واجهت رابين عندما تبنى مسار أوسلو، والذي كان يهدف في المقام الأول إلى ضمان أمن ومستقبل الدولة اليهودية.

الخلاصة

في حين أن الإجراءات العسكرية هي الطريقة الأكثر شيوعًا للتعامل مع التهديدات الأمنية، فإن اتخاذ تدابير غير عسكرية مثل الدبلوماسية هي طريقة أخرى يمكن للدول من خلالها التغلب على التهديدات الوجودية. تناولت هذه المقالة، باستخدام أدوات النظرية الأمنية، كيف واجهت إسرائيل، تهديدًا وجوديًا، باستخدام الاتفاقات السياسية.

اعتراف حكومة رابين بأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة يشكل تهديدًا وجوديًا لمستقبل إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، كان السبب وراء توقيع اتفاقيات مع منظمة التحرير الفلسطينية، التي أسست كيانًا فلسطينيًا في الضفة الغربية وقطاع غزة. قطاع غزة.

ومع ذلك، لم يتفق الجميع في إسرائيل مع السياسة الأمنية لرابين، وهي حقيقة تشير إلى أن التهديدات ليست بالضرورة حقيقية ولكن يُنظر إليها على هذا النحو، كما تفترض النظرية الأمنية. وهكذا، بينما كان رابين يعتقد أن الاتفاقيات مع منظمة التحرير الفلسطينية كانت من الوسائل الضرورية للتعامل مع تهديد وجودي على شكل تهديد للدولة ثنائية القومية، صرح نتنياهو أن اتفاقيات أوسلو نفسها تشكل تهديدًا وجوديًا لإسرائيل.

قدمت هذه المقالة مقاربة مختلفة لاتفاقيات أوسلو، باستخدام منظور النظرية الأمنية. وتم استعراض هذه الاتفاقيات كخطوة أمنية دفعت رابين إلى كبح جماح خطر قيام دولة ثنائية القومية. على عكس الأدبيات التي تناقش الأمن القومي لإسرائيل من خلال النهج التحليلي التقليدي، ويمكن أن تكون هذه المقالة بمثابة نقطة انطلاق مناسبة لفحص عمليات صنع القرار في مجال الأمن القومي من وجهة نظر نظرية. وسيكون من المناسب أيضًا تحليل الأحداث الأخرى التي وقعت في إسرائيل (على سبيل المثال، اتفاقيات ابراهام) ، وليس بالضرورة فحصها من منظور السلام والمصالحة. في هذا السياق، في ظل الظروف المثلى، كان من الممكن أن تنتهي اتفاقيات أوسلو بسلام إسرائيلي فلسطيني، لكنها في الواقع كانت بالنسبة لرابين - الذي سعى إلى وقف تهديد الدولة الثنائية القومية - أداة لخلق فصل سياسي، ولو جزئيًا، بين إسرائيل والفلسطينيين.

منذ ١٩٢٠
SINCE 1920
سنيورة
siniora
كباب اللحم البقري
جودة مضمونة
Beef Kabab
QUALITY GUARANTEED
100% بدون مواد حافظة No Preservatives
الشوي للقوي
The real barbecue

ثقافة

سماح إدريس.. اللبناني الذي احترف الفلسطنة 60 عاما من الأدب والمقاومة والوفاء لفلسطين

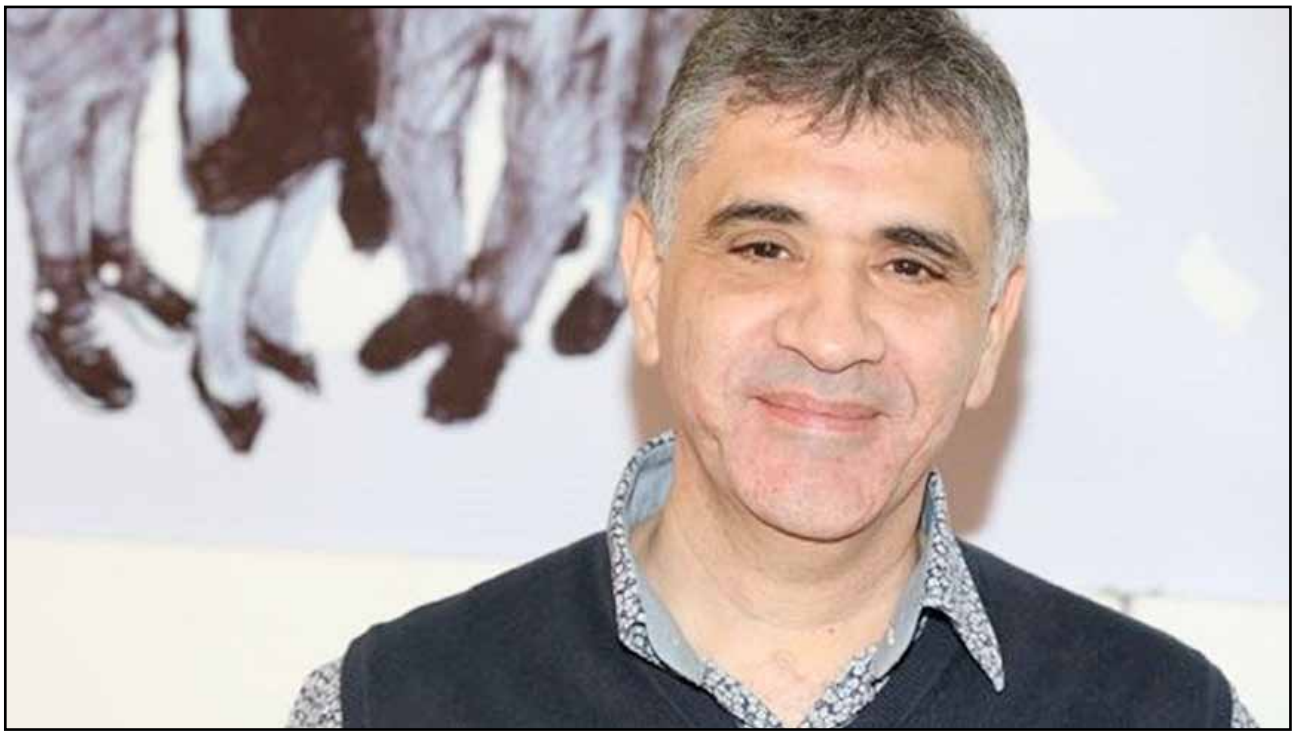

الحدث- سوار عبد ربه

"إنسان مبدئي ثابت، ودود ومتّقد المعرفة، مؤثر مباشر بالأدب العربي، مثقف، لا نبالغ إن قلنا إن الكلمات لا تصفه وتوفيه حقه أبدا"، بهذه الكلمات وصف أصدقاء الراحل سماح إدريس، صديقهم الذي غيبه الموت مساء الخميس 25/11/2021 بعد صراع مع مرض السرطان.

لم يهدأ أصدقاء إدريس ورفاقه وطلابه، وحتى الذين لا صلة مباشرة لهم به، منذ إعلان نبأ وفاته من نشر صوره، وتعداد مناقبه وتبيان حجم الخسارة برحيله، عربيا وفلسطينيا، فالكل أجمع على "رحيل مناضل شرس، دافع عن القضية الفلسطينية وكأنه أحد أبنائها، أمضى عمره القصير في الميادين يهتف لفلسطين، وفي أزقة المخيمات يرسم البسمة على وجوه اللاجئين، وبين الورقة والقلم، يكتب عن فلسطين ولأجلها".

وللوقوف عند تفاصيل مرضه، وكيف تلقى المقربون منه نبأ وفاته، وحول رحلة حياته القصيرة والغنية تواصلت الحدث مع مجموعة من أصدقائه.

وقال الأكاديمي في الجامعة اللبنانية في بيروت شوقي عطية في لقاء مع صحيفة الحدث: "إن الموت باغت سماح وباغتنا به باكرا، فرحلة سماح في صراعه مع المرض لم تتعد بضعة أشهر، إلا أنه كان مدركا تماما لما ينتظره، وهو قال في أول تعليق له على مرضه أمامي: "سأواجه المرض وسأقوم بكل ما يلزم لأحاول التغلب عليه وأنا جاهز لكل شيء، وإن كان الموت هو نهاية المطاف، فـ "شو يعني، منموت".

وبحسب عطية، السرطان استطاع أن يهزم إدريس لكنه أيضا انتصر في بعض معاركه في حياته وحتى بعد الموت، إذ كان في صراع دائم مع موقع "فيسبوك" حيث لا كاد يمضي شهر إلا ويحظر حسابه الخاص أو حساب مجلة الآداب، بسبب مواقفه المعادية لدولة الاحتلال، ولكل المطبعين معها والمهرولين خلفها، وها هو بعد موته أصبح الشغل الشاغل لهذا الموقع ولكل مواقع التواصل الاجتماعي، فانتشرت صوره عفويا من خلال محبيه، وهو ما حفز من لم يعرفه أن يتعرف عليه بعد أن رأى هذا الكم من الحزن واللهفة على غيابه.

وإدريس هو رئيس تحرير مجلة الآداب الورقية والإلكترونية، له كتابان في النقد الأدبي، وأربع روايات للناشئة، وإحدى عشرة قصة مصورة للأطفال، وعشرات الدراسات والمقالات والكتب المترجمة.

"الثوريون لا يموتون أبدا.. بل يخلدهم التاريخ"

أشار الأكاديمي إلى أن موت سماح جعل فئة جديدة من الجماهير تتعرف عليه من خلال إعادة قراءة ما كتب والتعرف على سيرته، مؤكدا على أنه مناضل، والمناضلون لا يموتون، قد تغيب أجسادهم إلا أن فكرهم يبقى إلى الأبد وخاصة حين يكون تأثيرهم قد طال هذا العدد من الناس.

بدورها، قالت الناشطة الحقوقية فداء عبد الفتاح من لبنان لصحيفة الحدث، إنه من الصعب جدا استيعاب فكرة غياب سماح عن ساحات وميادين النضال كافة وعلى رأسها القضية المركزية فلسطين، كما هو صعب أن نصدق أن سماح قد يغلبه السرطان وهو من واجه غدرا سرطانية لا تحصى على مساحة هذه الأمة، مشيرة إلى أن خسارته كبيرة ليس لأهله ومحبيه ووطنه فقط، بل للعالم العربي والعالم أجمع.

ووصفت عبد الفتاح، -التي تعرف إدريس منذ أكثر من 20 عاما- ، بأنه مناضل من خارج الأطر التقليدية، "ومن خلاله أدركنا أهمية المواجهة المدنية بدءا من مقاطعة علبة الكولا وصولا إلى المقاومة المسلحة التي تصب مجتمعة في قلب المواجهة ضد العدو الإسرائيلي، فهو لم يكن يفصل بين المقاومة المدنية والمقاومة المسلحة وكان يعمل على تكاملهما في مواجهة العدو".

من جانبه، قال الإعلامي اللبناني عماد خليل، إن الغياب يرسم مسارا قلقا حين يخطف قامة كقامة سماح إدريس، لأنه كرس الثقافة في خدمة القضايا العادلة، لا سيما قضية الصراع العربي الصهيوني، الأمر الذي عمق الوجع، لأن الموت جاء ليرسم الحد الفاصل، في خضم المعركة، وفي وقت شكل سماح إدريس بصمته المقاومة لأجل فلسطين، والأمة العربية.

مسيرة حياته النضالية وتأسيسه لحركة المقاطعة

في هذا الجانب أوضح الأكاديمي شوقي عطية، أن نضال سماح في العروبة والقضية الفلسطينية بدأ منذ مراهقته، فهو ابن بيت نضالي وملتزم أشد الالتزام بالقضية، وقد عرف عن كثب عددا كبيرا من المناضلين الذين كانوا يزورون والده الدكتور سهيل، ففلسطين بالنسبة لسماح لم تكن قضية عابرة أو سلما يتسلقه حين تكون الموجة في التسلق وينزل عنه عند إنهائها، بل كانت قضيته الأهم، كرس لها كل حياته وكتب فيها حتى قبل أيام من مماته.

لكن إدريس لم يكن وحيدا، فقد اجتمع حوله عدد متنامٍ من الملتزمين بالقضية الفلسطينية، وهو كان قدوة لهم في الالتزام، وكان المرجع بالنسبة لهم إذا أرادوا سؤاله عن أمر يتعلق بالمسألة الفلسطينية وعن مقاومة التطبيع ومناهضته، لأنه أدرك أن المقاومة هي السبيل الوحيد في استرجاع الحق المسلوب، لذلك ظل من المناصرين للمقاومة بشكل عام وللمقاومة في لبنان بشكل خاص حتى آخر رمق، بحسب عطية.

وفي سؤال حول ما إذا كان نضال سماح، فرديا أم أنه كان مثالا لشريحة واسعة في المجتمع العربي، قال عطية: "حين يكون الشخص ملتزما كسماح من المستحيل أن تبقى قضيته فردية، فكيف إن كانت القضية هي المسألة الفلسطينية التي تعني الملايين؟ هو كان مثقفا ملتزما لم تغنه شهادته عن طلب المعرفة والعلم، فحين كان يحرر مقالة في مجلة الآداب تراه يغوص في الاختصاص المبحوث فيه ولا يدع شيئا يفوته إلا ويتحرى عنه.

واعتبر د.عطية أن إدريس كان مثقفا مشتبكا، ولم يبق ثقافته لنفسه بل سخرها في خدمة الصراع، الأمر الذي جعل منه، وممن سبقه من المثقفين المناضلين، قدوة للأجيال مثلما كان الراحلان جورج حبش وأحمد (أبا ماهر) اليماني وغيرهم من الملتزمين بالقضية الفلسطينية قدوة لسماح".

وحول تأسيسه لحركة المقاطعة في لبنان، قال الإعلامي عماد خليل إن سماح إدريس ينتمي إلى الحرية الفكرية، ورأى القومية العربية فكرة مناهضة لفلسفة الحضور الصهيوني، لذا أدرك خطورة التطبيع، وأدرك أهمية المقاومة الفكرية التي تكمل المقاومة المسلحة، فانصرف ثائرا ومناضلا، ليكسر صنمية المثقف التقليدي، وقدم المثقف الثوري العضوي الذي يذهب إلى ساحات المعركة بالفكر، وأسس وعمل في مشروع مناهضة التطبيع، بعد المد المرعب للأنظمة العربية نحو التطبيع.

WRIGLEY'S Airwaves
Skittles
Orbit
5 CHOOSE EXHILARATION
انعش نفسك وعزز تركيزك
مع الصنف الجديد من
WRIGLEY Airwaves
MENTHOL & EUCALYPTUS
COOL CASSIS
UNIPAL يونيبال

وأضاف: "سماح إدريس ذهب إلى المواجهة الفعلية لمناهضة التطبيع، ودخل معارك عديدة في هذا المضمار، واستطاع أن يشكل جبهة وطنية محلية، تحظى بتأييد من كل عربي يؤمن بالحق العربي وتحديدا الحق الفلسطيني".

أما الناشطة الحقوقية فداء عبد الفتاح، فتتبعت مراحل تأسيس سماح ورفاقه لحملة المقاطعة، موضحة أنه أسس حملة مقاطعة المنتجات الداعمة للاحتلال وبدأ بالسلع الاستهلاكية ووصل إلى العمل على المقاطعة الثقافية والفنية والرياضية وباتت المقاطعة الشاملة لكل ما يصب في مصلحة ودعم الكيان شغله الشاغل مع رفاقه في الحملة.

وتابعت: "ما قام به من نشر الوعي على أهمية ومركزية دور المقاطعة في صراعنا مع العدو الإسرائيلي كان مدخلا لمواجهة مرحلة التطبيع بوعي أكبر وفهم أكبر لكيفية فهم تغلغل هذا الكيان داخل مجتمعاتنا من خلال الثقافة والفنون والرياضة وغيرها، فتطبيع الأنظمة لم يكن يوما صاحب قيمة لأن القرار والخيار للشعوب، وإدريس ورفاقه لعبوا دورا مهما جدا في متابعة وملاحقة كل تحرك أو موقف يصب في خدمة مشروع التطبيع والمطبعين".

الأسرى يدعون له بالشفاء.. ثم ينعونه

كان إدريس مهما إلى الحد الذي استطاع فيه أن يشغل خبر مرضه ولاحقا وفاته، الأسرى في سجون الاحتلالين الإسرائيلي والفرنسي، فقال الأسرى في رسالتهم عقب وفاته "من خلف القضبان، ومن وراء الجدران، والأشياك، من بين أنياب الصهاينة نبرق لأسرتك وأحبتك ورفاقك ورفاق دربك، ننعاك بكل فخر وشموخ وأسمى آيات النضال، ننعاك مثقفا ورفيقا ومقاتلا في سبيل الحرية التي قضيت من أجلها".

وحول دلالة هذا الأمر قالت الناشطة الحقوقية فداء عبد الفتاح إنه من الطبيعي أن يشغل موت سماح إدريس الأسرى في سجون الاحتلال فهو يحمل قضيتهم ويناضل من أجلهم من خلال مجلة الآداب ومن خلال حملة المقاطعة ومن خلال تواجده في كل مناسبة مرتبطة بقضية الأسرى.

وأردفت: "لم ننظم نشاطا للأسرى لا يوجد فيه سماح، ولم نكن يوما في الشارع من أجل حرية جورج عبد الله، إلا وكان سماح أول الواصلين، فهو مناضل بالفعل وبالممارسة على الأرض، بين الناس ومع الناس بعيدا عن العراضات، ولأجل ذلك ليس مستغربا أبدا أن يراسله جورج عبدالله من سجنه وأن ينعاه الأسرى في سجون الاحتلال وأن يشعر الكثيرون من أصحاب قضايا الحق بأنهم خسروا مدافعا ومقاوما شرسا وقف إلى جانبهم وإلى جانب قضاياهم بكل شجاعة حتى النفس الأخير".

واتفق الأكاديمي عطية مع عبد الفتاح في أن إدريس شغل نفسه، خلال حياته، بقضية الأسرى في السجون وكلما تعمقت مظلوميتهم، كلما كان انشغال سماح بهم أشد وأكثر عندا.

وخصص إدريس للمناضل جورج عبدالله القابع في السجون الفرنسية منذ 37 عاما، مساحات واسعة من مجلة الآداب، ومن نضاله اليومي، حتى أصبحا صديقين.

وفي هذا الجانب، قال عطية إن ادريس وعبد الله كانا يتبادلان الرسائل، حتى تكونت معرفة بينهما من خلال المراسلة، ولاحقا تطورت علاقة إدريس بعائلة عبد الله وأصبح صديقا لهم، والأمر نفسه ينطبق على الأسرى في السجون الإسرائيلية حيث رافق سماح عددا من الأسرى في عدة محطات وخاصة معارك الأمعاء الخاوية الأخيرة، وهكذا أصبح سماح صوت الأسرى خارج المعتقل.

وتابع: "سماح لم يتخل عنهم في أشد الأوقات وكان كلمتهم، وهذا ما دفعهم إلى مراسلته مرارا وتكرارا حتى كتب له جورج عبد الله قبل أيام من وفاته معبرا عن مدى ثقل "صدى الكبوة الصحية" التي يمر بها سماح، قائلا له "كن سالما أيها الرفيق العنيد ومنارة لمسارات تحرير فلسطين وجماهير أمتنا العربية".

بدوره، اعتبر الإعلامي عماد أن اهتمام الأسرى بإدريس جاء لأنه لم يتخل عن دوره بالمطالبة بالحرية من أجل الأسرى الذين ينتمون إلى القضايا العادلة، لاسيما لبنان وفلسطين، فهو كتب، وشارك في الاعتصامات التي تدعو إلى إطلاق سراح الأسرى، بل كان رأس حربة من خلال كتاباته، ومؤسستة المناهضة للتطبيع، ومواجهته المستمرة للمعتدي.

وحصد إدريس ثمار جهوده معهم من خلال مواقف الأسرى التي جاءت كتعبير صادق عن تعب الوجع الذي خطف سماح إدريس والقضايا تعيش صراعها مع العدو.

الستيني الطفل.. محبوب الأطفال

إلى جانب نشاطه السياسي والنضالي اهتم سماح بالأطفال وكتب لهم القصص، وكان طفوليا بامتياز في تعامله معهم، إذ ألف عشرة كتب للأطفال (الموزة، الكل مشغول، أم جديدة، تحت السرير، قصة الكوسى، البنت الشقراء، مشمش وغيرها).

وفي هذا الجانب قال الأكاديمي شوقي عطية -الذي عرف إدريس لأكثر من عامين، واستطاع أن يكون معه علاقة صداقة قوية ومتينة-: "لن يعرف سماح إلا من يجالسه، لأنه سيصدم من مدى نقاء هذا الإنسان، واصفا إياه بالبريء الوديع، كما أنه يجلب البسمة لكل من يتعامل معه، فما يمكن أن تعتبره من البديهيات المضجرة، قد يكون مثيرا لاهتمامه وفرحه، لأن في داخل هذا المناضل العنيد الشرس، الذي لم يتخل عما يؤمن به ولم يساوم يوما مهما تعرض لمضايقات وتشهير، طفل وديع".

وتابع: "هذا ما يفسر سبب كتابة إدريس للأطفال، ولماذا كان يقرأ لهم في المخيمات والأهم لماذا كان يكتب بالعربية الصحيحة ويقرأ بها لهم، واستذكر عطية فترة الإغلاق الأولى التي حدثت في لبنان بسبب جائحة كورونا العام المنصرم، كيف أن الجميع حزن على حرية نزعت منه، إلا إدريس حزنه كان لأن فرحة لقاء أطفال المخيم نزعت منه".

ولأجل ذلك، سجل الراحل قصصا ونشرها عبر موقع يوتيوب، وكان يرفض أن يقص عليهم قصصا عالمية، لأنه فضل أن يقرأ قصصا كتبت في مجتمعهم، في بلادهم، بلغتهم الأصلية، لأنه يريد ما يربطهم بهذه البلاد، لا ما يربطهم بالخارج، فكانت القصة عند سماح، كالرواية عند غسان كنفاني، مقاومة، تربط بين الأطفال وقضيتهم، وبلادهم، وهي ما يبقي فلسطين في ذاكرة الأطفال حية إلى الأبد، لأنه كان يدرك تماما أن فلسطين ليست قطعة أرض فحسب، بل هي فكرة ونضال مستمر حتى النصر، وفقا لعطية.

أما الإعلامي عماد فيرى أن عالم الأطفال عند سماح إدريس فكرة مستقبلية، ورؤية لبناء الوعي، لأن كي الوعي مطلب الأعداء، فكيف يقابل المثقف العربي هذا المطلب؟، كما أنه ذهب إلى عالم الأطفال كاتبا، وقارئا، ومشاركًا، لاسيما أطفال المخيمات لأن فلسطين الوطن يجب أن تستمر وعيا وثقافة.

من جانبها، قالت الناشطة الحقوقية فداء عبد الفتاح إن لسماح مع الأطفال قصة عشق لن تنتهي، عشق متبادل بينه وبينهم، لأنه يحمل قلب طفل غير تقليدي عطوف وحنون ويهوى المشاكسة المحببة، قدم لهم أروع القصص الهادفة بأسلوب لا مثيل له.

وفي تجربة شخصية لفداء مع قصص إدريس، قالت إن ابنتها بفضله أحبت "الكوسا بلبن" من عمر الأربع سنوات، حيث كانت قصة "الكوسا" الأحب إلى قلبها ويجب أن تقرأها لها يوميا قبل النوم حتى أنها حفظتها عن ظهر قلب، وسجلتها "فيديو" أرسلته إلى سماح الذي طار فرحا وقال: "إنها تلقيها أفضل منه".

وأردفت عبد الفتاح: "كان معرض الكتاب بالنسبة لي ولأولادي هو معرض سماح إدريس هكذا أصبح اسمه بالنسبة لنا، لأن جناح دار الآداب كان الوجهة الأولى والمحببة لأولادي للقاء "عمو سماح" وعندما كبروا لاقاهم بكتب للناشئة تحمل ألف عبرة وعبرة من فلافل النازحين إلى الملجأ وقصة النصاب.

وقبل وفاته كان الراحل سماح إدريس يكتب قصة بعنوان "القمر"، لم يعلم رفاقه إن كان قد أتمها أم لا، لكن قمر إدريس انطفأ، والقصة ستذهب طي النسيان، وسيبقى أثر سماح إدريس حاضرا خالدا، فالثوريون لا يموتون أبدا.

قطار التطبيع السريع

بقلم: نبيل عمرو

أنتج هذا القطار النشط شركة مساهمة، سائق القطار فيها الولايات المتحدة، وقاطع التذاكر إسرائيل، والركاب العرب.

حين انطلق من أول محطة في زمن ترمب، قلنا إن هذا القطار سوف يتعطل حال مغادرة سائقه البيت الأبيض، وقلنا كذلك إن مآل رحلة التطبيع هو الفشل، لأنه يجسد حالة من يضع العربة أمام الحصان وليس العكس كما جرى العمل السياسي في قضية الشرق الأوسط.

كانت قراءتنا للقطار ومآله رغائبية ولا تمت للواقع بصلة، حتى حين كان بنيامين نتنياهو يقول إن التطبيع مع العرب يجب أن يتم قبل حل موضوع الفلسطينيين، كنا نسخر منه معتمدين على أن أشقاءنا سوف يخذلونه وينتصرون لنا بأن يشهروا في وجهه المبادرة العربية للسلام التي اشترطت حل القضية بما يرضي الفلسطينيين والعرب مقابل التطبيع. الذي اكتشفناه بعد سنوات قليلة، أن الإسرائيليين أكثر دراية ومعرفة بالعرب منا، وها هو قطار التطبيع الذي توقعنا توقفه يقطع طريقه من محطة إلى أخرى حتى صار السؤال من هي المحطة التالية. ولقد أعجبني وصف بلاغي نحته كاتب إسرائيلي في وصف العلاقة بين العديد من النظم العربية الرسمية وإسرائيل على أنها كانت في الماضي علاقة بعشيقة سرية وصارت في الحاضر علاقة موثقة بعقد زواج.

هذا هو الواقع الذي أنتج سؤالا يخصنا نحن كفلسطينيين، ماذا ستفعلون وأنتم غير قادرين على وقف رحلة القطار السريع وغير قادرين على أن تكونوا من ضمن ركابه.

صعوبة السؤال فرضت على القيادة السياسية الفلسطينية بشقيها في رام الله وغزة، صمتتا كصمت القبور، ذلك أن قطار التطبيع الذي يطوي سكته ويقطع محطاته واحدة تلو الأخرى يترافق مع قطار آخر يمضي على جسد الفلسطينيين وأرضهم وحقوقهم، إذ كلما قطع قطار التطبيع عشرات الأمتار على سكته، كلما قطعت إسرائيل عشرات الكيلو مترات على طريق تدمير حقوق الشعب الفلسطيني وإمكانيات حصولهم على الحرية والاستقلال.

هل الطبقة السياسية الفلسطينية مدركة لهذا الذي يجري؟ أو هل أنها وهي مدركة تقوم بما ينبغي أن تقوم به لإخراج القضية الفلسطينية من حالة الخطر وإخراج الفعل الفلسطيني المفترض من حالة الحيرة والجمود حتى الآن لا يُرى ما يشفي بعض الغليل في هذا الأمر سوى أنه يتعين علينا أن ننتظر مرور سنة على الإنذار المقدم لإسرائيل كي تنسحب وبوسعنا كذلك انتظار ذلك الشهر الذي سينعقد فيه المجلس المركزي لاتخاذ قرارات حاسمة.

في واقع كالذي نعيش وبأبسط الحسابات وقواعد المنطق.. الفرق شاسع جدا بين خطورة ما يجري وجدوى ما يفعل من جانبنا.

الحدث الفلسطيني

زوروا موقعنا الالكتروني

www.alhadath.ps

ويمكنكم متابعتنا أيضاً من خلال

facebook.com/alhadathnews

https://twitter.com/Alhadath_news1

الحدث الفلسطيني

صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس مجلس الادارة
سامي سرحان

رئيس التحرير
رولا سرحان

المدير العام
طارق عمرو

بيرزيت، شارع عطارة
صندوق بريد 31، فلسطين
هاتف: 5372 281 2 970+
فاكس: 5376 281 2 970+
alhadath@alhadath.ps
www.alhadath.ps
facebook.com/alhadathnews
https://twitter.com/Alhadath_news1

الإخراج الفني

idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام – رام الله

بنك الإسكان
Housing Bank

مليون شيقل
بتستاك

افتح أو غذِّ حسابك التوفير
لتفوز بجائزة نهاية العام

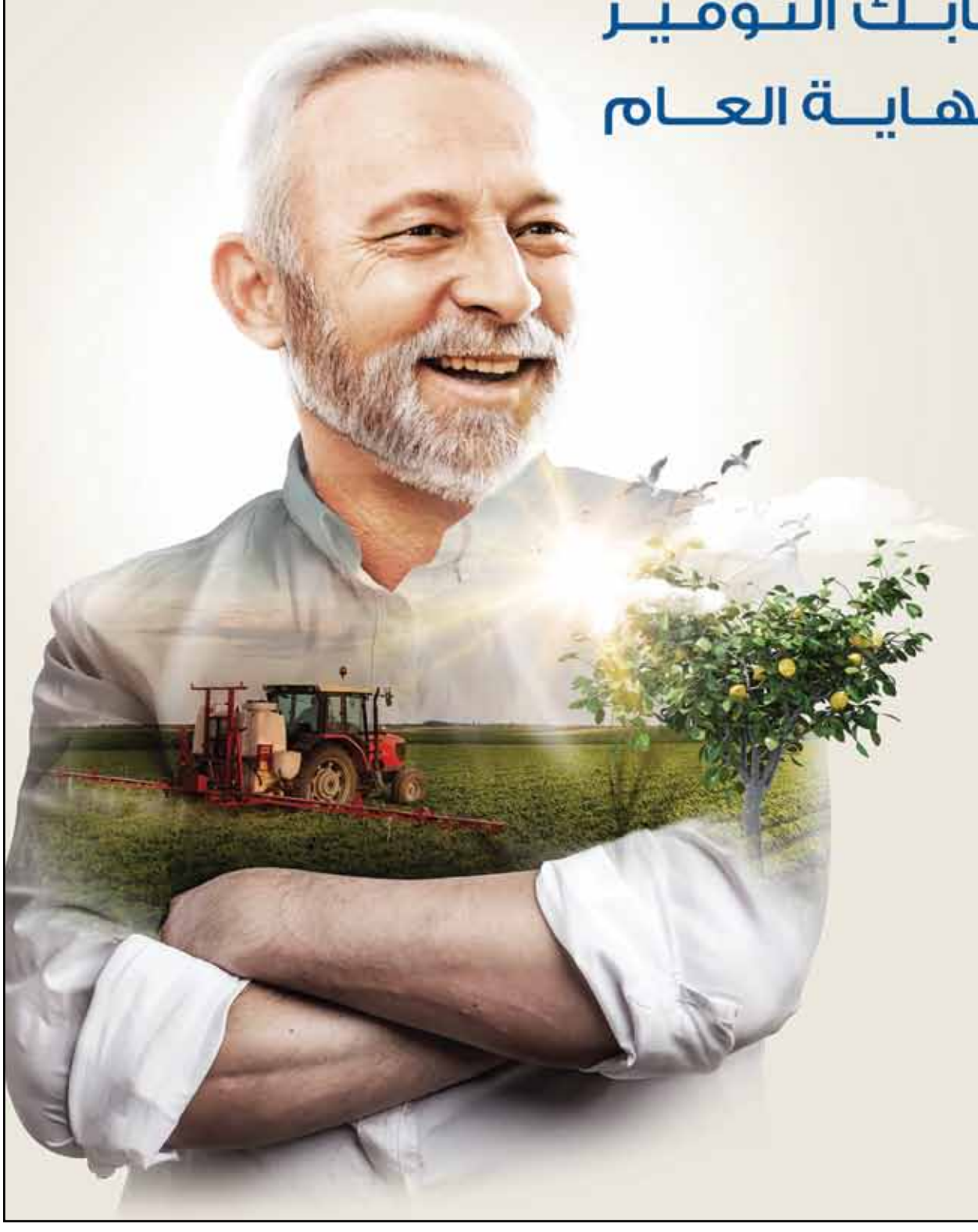

- خاضع للشروط والأحكام